سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السابع شقة ٣٥ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٣٧١٥
فاكس ٧٩٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

د/ إبراهيم عوض مصر
د/ أحمد عثمان تونس
أ/ أسمى خضر الأردن
أ/ السيد ياسين مصر
د/ سحر حافظ مصر
د/ عبد الله النعيم السودان
د/ عبد المنعم سعيد مصر
د/ عزيز بوحمد السعودية
د/ غانم النجار الكويت
د/ فيوليت داغر لبنان
د/ محمد أمين الميداني سوريا
أ/ هاني مجلي مصر
د/ هيثم مناع سوريا

منسق البرامج
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

هذا العدد

يدشن هذا العدد بداية لملامح تطور جديد تشهده نشرة "سواسية"، و نأمل أن تتجسد معالمه بصورة أوضح، عددا بعد آخر. ملامح هذا التطور لا تتبدى وحسب عندما يلحظه القارئ من إخراجها في قالب فني جديد، أو اعتمادها تبويبا مختلفا، أو البدء في إدخال الصور والرسوم في بعض صفحاتها.

فالمأمول من خلال هذا التطور المزج بين الطابع التقريري والإخباري والتحليلي لأبرز التطورات المستجدة في حقل حقوق الإنسان على النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي، والمأمول أيضا أن تصبح "سواسية" منبرا مفتوحا لآراء وإسهامات وأطروحات المفكرين والكتاب والباحثين والنشطاء المهمومين بأوضاع حقوق الإنسان وقضايا التطور الديمقراطي في عالمنا العربي. كما تضع خطة تطوير "سواسية" في الاعتبار أيضا بناء شبكة من المراسلين تؤمن لسواسية مزيدا من الحيوية في ملاحقة الأحداث والتطورات، وتسهم في تعميم الكثير من الخبرات والتجارب التي ترقى من أداء مجمل الحركة العربية لحقوق الإنسان.

وتستهدف خطة تطوير سواسية معالجة المشكلات المتعلقة بانتظام دورية صدورها فضلا عن الطموح لتوسيع دائرة قرائها، وهو ما يقتضي النزول بعدد صفحاتها بما لا يزيد عن ٢٤ صفحة، والعمل على تقديمها في قالب فني ييسر للقارئ تصفحها دون معاناة كبيرة.

في إطار هذا التطور فإن العدد الذي بين أيديكم يجمع بين تنوع موضوعاته ويحظى بمشاركة متميزة لعدد من الكتاب ومدافعين بارزين عن حقوق الإنسان حيث يتناول عبد الهادي الخواجة- الأمين العام لمنظمة حقوق الإنسان في البحرين- بالتقييم التطورات السياسية في البحرين وانعكاساتها سلبا أو إيجابا على حقوق الإنسان، ويطرح منصف المرزوقي المتحدث باسم المجلس الوطني للحريات في تونس الدعوة لإنشاء محكمة دستورية دولية في مواجهة ممارسات النظم الدكتاتورية تبت كسلطة قضائية عالية في مدى احترام الدول لتعهداتها بإعمال الديمقراطية. ويناقش كل من نبيل عبد الفتاح رئيس وحدة الدراسات الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ورئيس تحرير تقرير الحالة الدينية- وجورج اسحق -لجنة العدالة والسلام- الدروس والدلالات التي تكشف عنها أنماط العنف التي اكتست طابعا طائفيا ووجدت واحدا من أخطر تجلياتها في مذبحة الكشح التي وقعت في صعيد مصر مع مطلع الألفية الجديدة. ويعالج الباحث عادل لطفي (مصر) أسباب فشل الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل وبروز دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة المخططات التي تخدم مصالح حكومات ومؤسسات دول الشمال على حساب الجنوب، كما يغطي العدد عددا من القضايا التي كانت محلا للحوار في إطار أنشطة المركز، تناولت أوضاع العمالة العربية في المهجر العربي، وما تطرحه التطورات التي شهدها السودان مؤخرا من انعكاسات على أوضاع حقوق الإنسان، وآفاق تسوية الصراع داخل السودان.

أخيرا نرحب بمساهماتكم واقتراحاتكم وملاحظاتكم النقدية التي تشكل ضمانة وعونا حقيقيا لتطوير "سواسية".

رئيس التحرير

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
عبير عطية- عبد المنعم الجاك- عثمان الدلنجاوي- محمد حسين
الجمع الالكتروني: هشام السيد
الاخراج الفني : أيمن حسين

توابع زلزال ١٩٩٢ تلاحق المدافعين عن حقوق الإنسان!

سواسية

في تصعيد خطير للمواجهة مع منظمات حقوق الإنسان المصرية، أمرت السلطات بإحالة حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا لقانون الطوارئ والتي لا يجوز الطعن في أحكامها أمام محكمة أعلى.

التهمة التي يواجهها أبو سعدة هي مخالفة أمر عسكري صدر عام ١٩٩٢ بموجب قانون الطوارئ أيضا، استهدف في حينه التصدي لمحاولة استغلال البعض ظروف كارثة زلزال أكتوبر ١٩٩٢ في الحصول على مساكن جديدة وتعويضات دون وجه حق أو للتصدي للعديد من مخالفات البناء التي تعرض المواطنين لمزيد من المخاطر.

ومع أن إعمال التشريع العادي بجدية يمكن من التعامل مع مثل هذه الجرائم، فإن السلطات لم تكتف باللجوء لتشريع استثنائي يفتئت على اختصاصات البرلمان التشريعية، بل فرضت مزيداً من القيود والعقوبات المغلظة التي استهدفت المبادرات الأهلية وصور التضامن الأهلي والمجتمعي ليس فقط في مواجهة كوارث الطبيعة بل في كافة الأغراض الأخرى. ومن ثم فقد جاء الأمر العسكري مانعا بشكل كامل لجمع التبرعات أو تلقي الأموال بأية صورة ولأي غرض من الأغراض دون الحصول على ترخيص من وزير الشئون الاجتماعية، وفرض الأمر العسكري عقوبة على من يقع في هذه المخالفة الإدارية حدها الأدنى ٧ سنوات ويمكن أن تصل إلى خمسة عشر عاما. ومن ثم فإن أبو سعدة قد يواجه بهذه العقوبة لمجرد أنه تلقى أموالا بوصفه أمينا عاما للمنظمة دون الحصول على الترخيص اللازم لذلك .

ولو أن هذا الاتهام يقوم على أسس موضوعية لاقتضى الأمر أن يطول الاتهام الأمناء العامين السابقين وأعضاء مجالس الأمناء الذين تعاقبوا على إدارة شئون المنظمة منذ قبولها في عام ١٩٩٣ لتلقي الأموال من المؤسسات المانحة لدعم برامجها وأنشطتها المختلفة، ولاقتضى الأمر أيضا توسيع دائرة الاتهام لتشمل عشرات من مديري مراكز حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى الذين لم يجدوا مفرا -لعدة سنوات- من التورط في مثل هذه المخالفة الإدارية في ظل القيود القانونية والتدخلات الإدارية الهائلة التي تعوق الأداء المستقل للمنظمات غير الحكومية.

غير أنه من الواضح أن تهمة مخالفة الأمر العسكري لم يتم التلويح بها إلا في غضون محاولة التنكيل بحركة حقوق الإنسان عامة والمنظمة المصرية بصفة خاصة في أعقاب إصدار تقريرها الشهير في أغسطس ١٩٩٨، الذي رصد ممارسات التعذيب والعقاب الجماعي في قرية الكشح بمحافظة سوهاج، واعتبرت السلطات أن نشره يضر بسمعتها ويفتح الباب لجهات خارجية لتوظيف مادة التقرير في ممارسة الضغوط السياسية على مصر.

كان الأجدى أن تجري السلطات تحقيقا جديا في كل ما تناوله التقرير من معلومات وشهادات موثقة، وأن تقدم للمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب في قرية الكشح، وأن تبرهن ولو لمرة واحدة أمام الرأي العام المحلي والدولي أن ممارسات التعذيب لا تحظى بدعم أو حماية الحكومة. لكنها بديلا عن ذلك أضفت مزيدا من السواد على سجلها في حقوق الإنسان، بتقديم المبادرين في التصدي لجرائم التعذيب إلى المحاكمة واستخدام سلطاتها الاستثنائية في ظل الطوارئ في التنكيل برموز حقوق الإنسان، رغم تعهداتها المتكررة بعدم استخدام هذه السلطات إلا في إطار التصدي لجماعات العنف والإرهاب.

وإذا كان تلافي مزيد من الانتقادات الحادة التي تلاحق الحكومة المصرية من جراء سلوكها تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان، قد يدفع الحكومة إلى مراجعة إجراءاتها الأخيرة، سواء من خلال حفظ القضية التي تقرر تحريكها ضد أبو سعدة، أو إسقاط قرار الاتهام، أو حتى إلغاء الأمر العسكري المسلط على نشطاء حقوق الإنسان. إلا أن الأمر يتطلب جهدا متصلا من أجل تصحيح العلاقة المأزومة لسنوات طويلة بين الحكومة وحركة حقوق الإنسان. ويقتضي ذلك العمل الجاد لبناء جسور للحوار بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان، وإجراء تحقيقات جادة في كافة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وإلغاء كافة القيود القانونية التي تسعى من خلالها السلطات إلى تقويض الدور المستقل الذي تلعبه مؤسسات حقوق الإنسان.

وعلى السلطات المصرية أن تدرك أن منظمات حقوق الإنسان ليست في موضع خصومة معها إلا بقدر ما تمارسه السلطات من استخفاف بهذه الحقوق التي يتعين رد الاعتبار إليها من خلال إجراءات عملية في مقدمتها إنهاء حالة الطوارئ السارية دون انقطاع منذ عام ١٩٨١ والمستمرة-حتى إشعار آخر- إلى مايو ٢٠٠٣، ومراجعة المنظومة التشريعية المجافية للدستور والتزامات مصر الدولية بموجب تصديقها على المواثيق والصكوك الأساسية في مجال حقوق الإنسان.

تقارير ومتابعات

الحكومة المصرية تواصل إجراءات "تحرير" العمل الأهلي!

سواسية

رغم الاعتراضات والانتقادات الواسعة التي حظى بها قانون اغتيال العمل الأهلي رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ فإن الحكومة لا تكف عن الادعاء بأن القانون قد جاء لتحرير العمل الأهلي وفتح الأبواب أمام منظمات حقوق الإنسان للعمل في ظله، والإيحاء بأن النصوص حتى وإن كانت لا تلبي طموح العمل الأهلي فإن العبرة بالتطبيق، والزعم بأن اللائحة التنفيذية للقانون سوف تعالج الثغرات القانونية التي قد تتيح المجال للتعسف في تطبيق القانون.

لكن الواقع سرعان ما يفضح الادعاءات الحكومية ويبدد الأوهام التي تحاول بثها لدى الرأي العام داخل وخارج مصر، بحيث لا يبقى واضحا أمام العيان إلا التوجه الأصيل نحو خنق المجتمع الأهلي وتقويض مبادراته المستقلة، بل وربما أيضا تصفية الحساب مع عدد من المؤسسات الأهلية أو قياديها الذين تجاسروا على إعلان رفضهم للقانون ونظم الحركة المناهضة له.

فخلال الشهور القليلة الماضية تتابعت سلسلة من الإجراءات استهدفت ليس فقط المؤسسات التي ما تزال تعمل تحت مظلة القانون المدني من خلال صيغة الشركات المدنية، بل أيضا المؤسسات المشهرة قانونا منذ سنوات طويلة وفقا لقانون الجمعيات السابق رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وكذلك المؤسسات التي بادرت باتخاذ الإجراءات القانونية لتوفيق أوضاعها في ظل القانون الجديد.

ضغوط مالية

ويشار في هذا الصدد إلى القرارات التعسفية التي اتخذتها وزارة الشئون الاجتماعية تجاه جمعية التنمية الصحية والبيئية. وهى جمعية مشهرة قانونا منذ أكثر من عشر سنوات، ولعبت دورا هاما في تأسيس ملتقى تطوير العمل الأهلي ومناهضة القانون. حيث فوجئت الجمعية برفض الوزارة الموافقة للجمعية على قبول تحويلات مالية مخصصة لاثنين من مشروعات الجمعية بتمويل من هيئة المعونة الكندية، وهيئة نوفيب الهولندية. ويلفت النظر هنا أن الأمر لا يتعلق بمشروعات جديدة للجمعية بل بمشروعات سبق عرضها على وزارة الشئون الاجتماعية من قبل ولم تعترض عليها، بل أن الأكثر مدعاة للانتباه أن الوزارة سبق لها الموافقة للجمعية بتلقي الدفعات الأولى من تمويل هذه المشروعات. ولم تجدي تظلمات الجمعية للسيدة وزيرة الشئون الاجتماعية من هذه القرارات غير المبررة، واضطر مجلس إدارة الجمعية إلى إعادة التحويلات المالية إلى الجهات المانحة خشية الوقوع تحت طائلة القانون الذي يعاقب بالحبس سنة وغرامة ١٠٠٠ جنيه إذا أقدمت الجمعية على تلقي تمويلا من الخارج دون الحصول على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية.

القانون لا يعرف المرأة!

هنالك أيضا موقف وزارة الشئون الاجتماعية من المحاولة التي بادرت بتبنيها د. نوا ل السعداوي بهدف إنشاء اتحاد نوعي للجمعيات النسائية التي تعمل في مجال المرأة والأسرة وتنمية المجتمع، حيث دعت عدد من الفعاليات المختلفة لاجتماع تشاوري لهذا الغرض، وفوجئت بسلسلة من الخطابات التحذيرية الموقعة من قطاع الديوان العام لوزارة الشئون تلفت نظرها إلى أن الدعوة لهذا الاجتماع غير قانونية بدعوى أنه لا يجوز دعوة الجمعيات إلى اجتماع إلا من قبل الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو الاتحاد العام للجمعيات، وأنه لا يوجد في القانون ميدان عام يسمى ميدان المرأة(!)، ومع ذلك فهناك مجموعة قريبة من الوزارة(!) تسعى لتكوين اتحاد نوعي للجمعيات العاملة في ميدان المرأة ولا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعي على مستوى الجمهورية لنفس مجال النشاط. هكذا فإن العقلية المناط بها تطبيق القانون استكثرت على مجموعة من المواطنين أن يجتمعوا سويا للتشاور في تأسيس كيان شرعي، وأنكرت عليهم حقا في التأسيس لصالح جماعة أخرى قريبة من الوزارة، وتجاهلت أن القانون ذاته يسمح بتأسيس أكثر من اتحاد نوعي في ذات الميدان طالما توافقت على تأسيسه والانضمام إليه ما لا يقل عن عشر جمعيات.

فتح الملفات

أما منظمات حقوق الإنسان فإن التحرشات الحكومية الحالية معها تبدو كما لو كانت بروفة لصدام تعد له الحكومة مع انتهاء مهلة توفيق الأوضاع في أواخر مايو القادم.

فالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أكبر وأقدم مؤسسات حركة حقوق الإنسان في مصر- فوجئت في أخريات العام بإعادة فتح التحقيق معها في الاتهامات التي وجهت إليها قبل عام من ذلك الوقت، وهى الاتهامات المتصلة بنشر معلومات كاذبة أو مغرضة تضر بالصالح العام، وتلقي أموال وتبرعات دون الحصول على موافقة الجهات المختصة. ويذكر أن هذه الاتهامات وثيقة الصلة بالتقرير الذي أصدرته المنظمة في أغسطس ١٩٩٨ حول الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الشرطة في قرية الكشح بمحافظة سوهاج. وبموجب هذه الاتهامات ألقى القبض على أمينها العام وتقرر حبسه احتياطيا على ذمة التحقيق، بيد أن التضامن المحلي والدولي دفع السلطات إلى إخلاء سبيله دون إسقاط التهم الموجهة إليه أو إلى المنظمة.

كما فوجئت المنظمة في يناير ٢٠٠٠ بأن قرار إداريا من محافظ القاهرة كان قد صدر قبل ثلاثة أشهر يقضي بإغلاق مجلتها غير الدورية "حقوق الإنسان". وقد شمل القرار الذي لم تتضح حيثياته أو تطلع عليه المنظمة رسميا، عددا أخر من الصحف والمجلات بينها مجلة "المجتمع المدني" التي يصدرها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

ويذكر أن هذه الإجراءات غير المبررة بحق المنظمة المصرية جاءت رغم أن المنظمة كانت قد بادرت فور صدور قانون

الجمعيات باتخاذ الإجراءات القانونية للتسجيل في ظله وحصلت على موافقة مبدئية من وزارة الشئون الاجتماعية.

جماعة رهن الحصار

ومن ناحية أخرى، فإن جماعة تنمية الديمقراطية التي تأسست كشركة مدنية في إطار أحكام القانون المدني، تتعرض بدورها لصور مختلفة من محاصرة أنشطتها حيث أصدر وزير التعليم العالي منشورا جرى توزيعه على الكليات بالجامعات المصرية يحذر من التعامل مع الجماعة بأية صورة، بما في ذلك تلقي مطبوعاتها، بدعوى أنها تروج لأفكار من شأنها بلبلة فكر الطلاب والحض على كراهية الحكم، وفي إطار من هذه التعليمات أيضا تقرر إلغاء ندوة كان من المقترح أن تنظمها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لمناقشة تقرير جماعة تنمية الديمقراطية حول أداء البرلمان المصري. وعلى صلة بذلك أيضا فقد فوجئ ٥٥ مدرسا بصدور قرار من وزير التعليم بإحالتهم إلى التحقيق لمجرد اشتراكهم في دورات تدريبية تنظمها جماعة تنمية الديمقراطية ضمن برامجها التي تهدف إلى تنمية الوعي الديمقراطي وتبني المداخل التعليمية التي تشجع الطلاب على البحث. وقد اضطرت الجماعة مؤخراً إلى إلغاء ندوة تناقش موقف التيارات الإسلامية المختلفة من ممارسات العنف وانتهاك حق الحياة وذلك بناء على تدخل جهات أمنية طلبت إلغاء الندوة أو على الأقل تأجيلها.

اللائحة غير دستورية

تبقى اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات التي صدرت في أخريات نوفمبر ١٩٩٩ والتي ما كان لها أن تتفادى كافة المثالب والمطاعن الدستورية والانتقادات التي حاصرت القانون ذاته، فاللائحة التنفيذية لأي قانون ينحصر دورها كما حدده الدستور في تنفيذ هذا القانون دونما تعديل أو تعطيل.

ومع ذلك فقد بدت اللائحة في بعض المواضع تسعى للتخفيف من وطأة القانون وقد بدا ذلك على وجه الخصوص في تعاملها مع المادة ١٧ من القانون التي تحظر تلقي الجمعيات لأموال من الخارج دون الحصول على موافقة وزير الشئون الاجتماعية. حيث استثنت اللائحة من هذا الحظر الهيئات الأجنبية المصرح لها بالنشاط في مصر من شرط موافقة وزير الشئون، كما وضعت قيدا على صلاحيات الوزيرة المطلقة في قبول أو رفض تلقي الجمعية أموالا من الخارج وهو أن يتم البت في طلب الجمعية خلال ستين يوما. ومع ذلك فإن اللائحة لم تلزم الوزيرة بإبداء الأسباب التي يقوم عليها قرارها في حالة الرفض.

كما بدا ذلك أيضا في تعامل مع اللائحة مع المادة ١١ من القانون التي حظيت بانتقادات واسعة وهى المادة التي تحظر على الجمعيات ممارسة أنشطة سياسية أو نقابية يقتصر ممارستها على الأحزاب والنقابات. حيث سعت اللائحة إلى وضع تعريف بدا مقبولا بالنسبة لطبيعة الأنشطة السياسية المحظورة على الجمعيات، و مع ذلك فإن تفسيرها للأنشطة النقابية المحظورة تضمن بشكل صريح تجريم المطالبة بحقوق مهنة معينة في مواجهة أصحاب الأعمال وهو ما يفتح الباب لتجريم أنشطة واسعة ومتنوعة تقوم بها ليس فقط بعض الجمعيات والمنظمات العاملة في حقل حقوق الإنسان والتنمية بل أيضا بعض الأحزاب والأفراد. وفي جميع الأحوال فإن محاولة اللائحة ضبط التعبيرات الفضفاضة المتعلقة بطبيعة الأنشطة السياسية أو النقابية لا يعفيها من ذات المطاعن الدستورية التي تلاحق المادة ١١ من القانون باعتبار أن الدستور قد كفل حرية تكوين الجمعيات وحصر الاستثناء من ذلك فقط على الجمعيات التي تمارس نشاطا سريا أو عسكريا أو معاديا للمجتمع.

وخلافا لذلك فإن اللائحة لم تكتف فقط بالقيود الهائلة على العمل الأهلي المتضمنة بالقانون ولا بالتدخلات الواسعة التي يكفلها القانون لجهة الإدارة ممثلة في الشئون الاجتماعية بل عمد صناع اللائحة إلى استحداث مزيد من القيود والتدخلات. ويظهر ذلك بشكل جلي وخطير في المادة ١٤ منها التي أجازت إلى جانب الإشراف الإداري على الجمعيات تكوين لجنة مشتركة بين وزارة الشئون والوزارات الأخرى التي يجوز لها الإشراف الفني على الجمعيات بدعوى التنسيق والتعاون المشترك بينهما. ومن ثم فإن اللائحة تكرس عمليا تبعية الجمعيات وإلحاقها بالكامل للإشراف الإداري والفني من جانب الأجهزة الحكومية التنفيذية.

المطالبة بمحاكمة الوزيرة

د. مرفت التلاوي

طالبت ستة من منظمات حقوق الإنسان المصرية بضرورة محاكمة الوزيرة السابقة للشئون الاجتماعية د. مرفت التلاوي بتهمة الخداع والتلاعب بمجلس الدولة وتضليل الرأي العام وأعضاء البرلمان. جاء ذلك في بيان صحفي مشترك صادر عن كل من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة- مركز هشام مبارك للقانون- مركز النديم للتأهيل والعلاج النفسي لضحايا العنف- جماعة تنمية الديمقراطية -مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

كانت هذه المنظمات قد حصلت على عدد من الوثائق تبرهن على أن قانون الجمعيات الجديد لم يعرض على مجلس الدولة قبل مناقشته أمام مجلس الشعب ، في حين أكدت الوزيرة السابقة أمام مجلس الشعب في معرض تفسيرها لتراجع الوزارة عما تم الاتفاق عليه في مشروع القانون مع ممثلي الجمعيات الأهلية، أن التعديلات التي أدخلت على المشروع كانت بناء على طلب مجلس الدولة. أثبتت الوثائق أن النسخة التي عرضت على مجلس الدولة كانت بالفعل آخر نسخة أحيطت بها الجمعيات الأهلية، وطلب مجلس الدولة إدخال تعديلين أساسيين بهما لصالح حرية تكوين الجمعيات وغل يد الإدارة عن التعنت في الترخيص للجمعيات ولضمان دستورية القانون.

المثير أن المشروع الذي دخل مجلس الشعب لم يتضمن التعديلين الوحيدين اللذين طالب مجلس الدولة بإدخالهما، وبالتالي فقد جرى استخدام اسم مجلس الدولة لتبرير التلاعب بالجمعيات الأهلية من جانب والتغطية على كثير من أوجه العوار الدستوري التي يحفل بها القانون.

البحرين : حدود التغيير

عبد الهادي الخواجة

أمين عام منظمة حقوق الإنسان في البحرين

سواسية تزامن تولي الأمير حمد بن عيسى الخليفة للحكم في البحرين، مع دعوة من حركة أحرار البحرين الإسلامية للتهدئة والحوار، ثم أطلق الأمير الجديد مجموعة من التصريحات، واتخذ مجموعة من الإجراءات التي توحي بأن البلد سيشهد تغييرات للأوضاع السياسية وأوضاع حقوق الإنسان. فما هى حقيقة الأوضاع الآن وبعد أكثر من ٦ أشهر من مجيء الأمير الجديد؟ وهل هدأت الأزمة في البحرين أم أنها مجرد فترة هدوء مؤقتة؟

في يونيو الماضي صدر أمر أميري "بإطلاق ٣٢٠ موقوفا، والإفراج عن ٤١ من المحكوم عليهم في قضايا جنائية، والعفو عن ١٢ شخصا من الموجودين في الخارج وطلبوا السماح وتعهدوا بحسن السير والسلوك". وبنفس الأسلوب تم في نوفمبر الماضي الأمر بالعفو عن ٢٠ شخصا من الموجودين بالخارج وجاء في البيان الحكومي بأن هذه المكرمة الأميرية تأتي لتعكس "السعي دائما إلى معالجة أخطاء وتجاوزات من غرر به لارتكاب جرائم بحق الوطن وسلامة وأمن المجتمع، ومساعدتهم للعودة إلى طريق الصواب والصلاح كما صدر أيضا أمر أميري" بإطلاق ١٥٠ موقوفا، و٥٠ من المحكوم عليهم جنائيا والذين مضت عليهم معظم مدة العقوبة.

وبذلك يكون النظام قد سمح حتى الآن بعودة حوالي ١٠٪ من المقيمين في الخارج، وأطلق سراح حوالي ٢٥٪ من الموقوفين في الأحداث الأخرى ومعظمهم من الشباب والقاصرين الذين أمضوا فترات تصل أحيانا إلى ٣ سنوات دون محاكمة، وكان الأمير قد نفى في القاهرة في يونيو الماضي أن العفو يشمل "من تورط بالقتل وإشعال الحرائق أو التدمير لأن أمر هؤلاء أمام القضاء. بينما نشرت الجرائد المحلية تصريحات بصياغات مكررة على لسان الذين تم إطلاق سراحهم يدينون فيها أنفسهم ويعلنون الولاء للأمير، ويشيدون بأوضاع السجون وحسن المعاملة فيها، الشيء الذي أنكره معظمهم فيما بعد التصريح به.

وفي الوقت الذي رحبت فيه منظمة العفو الدولية بأوامر العفو، إلا أنها قالت بأنه هناك من لا يزالون معتقلين بسبب معارضتهم السلمية للحكومة، وأن اعتقال مثل هؤلاء يجب أن يتوقف كما أن هناك آخرون ممن يستمر اعتقالهم بشكل إداري منذ مدة طويلة دون تهمة أو محاكمة. كما دعت المنظمة حكومة البحرين لوضع حد لممارسة الإبعاد القسري.

والملاحظ بأن المنهج والعقلية الذي يتخذ به النظام قراراته الانفراجية هي نفسها التي كان يتخذ بها قراراته المتشددة. فهناك إشادة بكل ما قام به النظام وأجهزته في الفترة الماضية، وأن "المكرمات الأميرية" التي تقدم للمفرج عنهم والعائدون هي "لمساعدتهم والعودة إلى طريق الصواب والصلاح" ولمن "طالبوا السماح وتعهدوا بحسن السيرة والسلوك". وحتى عندما قرر النظام إطلاق سراح الشيخ الجمري، وهو أحد رموز المعارضة الشعبية والسياسية، وسجين رأي حسب منظمة العفو الدولية، فقد تم ذلك بطريقة مهينة ومثيرة للبلبلة والاختلاف بين الناس، حيث حكمت عليه محكمة أمن الدولة بالسجن عشر سنوات وغرامة تبلغ حوالي ٦ مليون دينار، ثم جيء به في اليوم الأول أمام كاميرات التلفزيون وهو يقرأ رسالة الاعتذار والتعهد التي كانت شرطا لإطلاق سراحه. علما بأن مجموعة من رجال الدين والشخصيات الشعبية التي اعتقلت مع الشيخ الجمري منذ حوالي أربع سنوات لا زالت في المعتقل دون محاكمة.

وتقوم أجهزة الأمن بحملة واسعة لتقييد نشاطات الشيعة في المساجد والمراكز الدينية وجعلها تحت الإشراف المباشر لوزارة الداخلية والمجلس الإسلامي الأعلى التابع لوزارة العدل فيما تظهر بين فترة وأخرى أعمال احتجاج تقوم بها مجموعات صغيرة من الشباب في القرى، ترد عليها قوات الأمن بحملات المداهمة والاعتقال.

أما على الصعيد الدولي فكانت الحكومة قد اضطرت في جنيف العام الماضي لتقديم تعهدات للجنة الفرعية لحقوق الإنسان كانت المخرج الوحيد لتلافي تكرار صدور قرار من تلك اللجنة يدين الحكومة. لكنها انتظرت حتى انعقاد اجتماع اللجنة الفرعية في أغسطس هذا العام لتعلن رفع التحفظ عن المعاهدة الدولية لمناهضة التعذيب وتوجيه دعوة للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالاعتقال التعسفي لزيارة البحرين.بعد ذلك قامت بمفاوضات استخدمت فيها كل أساليب المناورة والضغط لتأجيل زيارة لجنة الاعتقال التعسفي لمدة عام على الأقل، مستعينة في ذلك بخبير بريطاني تم توظيفه للتعامل مع المنظمات الدولية والهيئات الرسمية المعنية بحقوق الإنسان.

وحين استقبلت الحكومة وفدا من منظمة العفو الدولية في يونيو الماضي خضوعا لطلب من البرلمان والخارجية البريطانيين وبعد أكثر من ١٢ سنة من التأجيل، تم استقبالهم بشكل احتفالي ولم يسمح لهم بأية لقاءات خارج الإطار الرسمي. ثم جاء الأمر الأميري في أكتوبر الماضي بإنشاء لجنة حقوق إنسان في مجلس الشورى الذي يعين أعضاءه الأمير، والذي كان قد تم إنشاءه كبديل عن المجلس الوطني المنتخب الذي تم حله عام ١٩٧٣.

الوضع العام لحقوق الإنسان

أولا: أن ممارسة الاعتقال التعسفي والتعذيب لا زالت قائمة بشكل منهجي وتتصاعد كلما تصاعدت الاحتجاجات

سواء السلمية أو غيرها. وفي مقابل من تم الإفراج عنهم في الفترة الماضية أو سمح لهم بالعودة، سجلت منظمات حقوق الإنسان المئات من قضايا الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة في السجون، وتم إعادة إبعاد العشرات من المواطنين الذين حاولوا العودة. كما أن المحاكمات غير العادلة أمام محكمة أمن الدولة لا تزال مستمرة. ولا يزال ثلاثة من الذين حكم عليهم بالإعدام بعد محاكمة غير عادلة بانتظار تنفيذ الحكم.

ثانيا: لا تغيير في الوضع العام للمؤسسات والأنظمة والقوانين. فالقضاء لا يزال يفتقر للاستقلالية والنزاهة، ولا يبدو في الأفق ثمة احتمال لإجراء انتخابات تشريعية عامة، كما تظل قائمة القوانين التي تقيد الحريات مثل قانون أمن الدولة وقانون المطبوعات وقانون الجمعيات.

ثالثا: الحكومة والوزراء والمسئولين الذين كانوا أصحاب القرار طوال الفترة السابقة فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان لا يزالون في مواقعهم بل تم توجيه الشكر لهم لنجاحهم في الجهود التي قاموا بها. ولم يتم حتى الآن التحقيق في أي من قضايا الذين توفوا تحت التعذيب.

سياسة أكثر ذكاءً

إن دراسة متفحصة لما يجري في البحرين تؤكد بأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حتى الآن هى إجراءات جزئية جاءت نتيجة للاضطرابات الداخلية والضغوط الخارجية، وليس نتيجة لقناعة حقيقية لدى الحكومة بالتغيير. ومن الواضح أن الحكومة قد طورت من أساليبها وأصبحت أكثر خبرة وذكاء في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. فهى تعتمد في حملتها الإعلامية على المظاهر الشكلية والاحتفالية وتضخيم بعض الإجراءات الجزئية، وتعتمد في تحركها الخارجي على الاستفادة بأقصى درجة من حلفائها الغربيين الذين يتغاضون عن قضايا حقوق الإنسان خدمة لمصالحهم في المنطقة، والإيحاء بأن الأمير الجديد سيأتي بتغيرات حقيقية ولكنه بحاجة إلى وقت. ومن الواضح أن الحكومة قد حققت بعض المكاسب نتيجة لتبني هذه السياسة، و نجحت حتى الآن في جعل الأمور أكثر تعقيدا لمعارضيها ولنشطاء حقوق الإنسان.

ولكن هل يعني ذلك ضمان استقرار الأوضاع وعدم تجدد مظاهر السخط الشعبي؟

إن استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطاع واسع من الشعب وتصاعد معدلات البطالة وخصوصا مع المعدل المرتفع للتزايد السكاني والشعور المتزايد عند الشيعة والمحرومين من الجنسية بالتعرض للتفرقة والاضطهاد، كل ذلك إذا أضيف له انعدام الوسائل السلمية للتعبير والحركة يجعل الأوضاع مهيئة في أية لحظة للانفجار من جديد.

إن تصعيد الضغوط على النظام لإجراء إصلاحات حقيقية ضروري أكثر من أي وقت مضى.

وإذا كان الأمير الجديد يرغب فعلا في إجراء تغييرات فإن هذه الضغوط ستحفزه أكثر وتساعده على الإسراع في ذلك.

ليبيا: ثلاثون عاما من الانتهاكات

أعدت الرابطة الليبية لحقوق الإنسان بألمانيا دراسة تتناول فيها تقييم أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا بمناسبة الذكرى الثلاثين لقيام الجيش بالاستيلاء على السلطة في ليبيا. وأوضحت الرابطة أن هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم إحصائيات مفصلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا لاستحالتها، نظرا لما تفرضه السلطات الليبية من تعتيم إعلامي حول هذه الانتهاكات خاصة في ظل الغياب الكامل لإعلام حر ومستقل، وإمعانها في هذا التعتيم في ظل الحظر الجوي الذي فرض على الشعب الليبي منذ إبريل ٩٢ وحتى مارس ٩٩.

سواسية

أوضحت الدراسة تجاوز السلطات لما وضعته هي ذاتها من قوانين مخالفة للمعايير الدولية وما ينطوي عليه النظام القضائي من خلل وقصور وما نتج عن ذلك من تشجيع لمرتكبي الانتهاكات وإفلاتهم من العقاب.

تبين الدراسة أن الانتهاكات المرتكبة فيما يخص الحق في الحياة تبلغ ١٦٥٧ حالة، منهم ٢٠٤ حالة إعدام لأفراد متهمون في قضايا سياسية، و٣٤ حالة تمثل اغتيالات سياسية في الخارج، ووفاة ١٠٩ بسبب التعذيب و٧٤ حالة وفاة في المعتقلات بسبب نقص الرعاية الطبية، ووفاة ٨٢ حالة في ظروف غامضة، و ٢٩محاولة اغتيال- تم معظمها في الخارج - و١١ ٢٥ من ضحايا أعمال العنف المسلح بين أفراد السلطة ومعارضيها. وتبلغ مجموع انتهاكات الحق في الحرية ٣٦٢٩ منهم ٣١٥٠ اعتقلوا لأسباب سياسية لم يتم الإفراج عنهم بعد، و٢٨٢حالة تسليم لاجئين من دول أخرى إلى ليبيا وبالعكس، بالإضافة إلى ١٨٤ مصيرهم مجهول. والجدير بالذكر أن هذه التقديرات لا تشمل أعداد القتلى والجرحى والمفقودين بسبب الأعمال العسكرية خارج الحدود والتي كانت ليبيا طرفا فيها خلال الثلاثين عاما.

وقد وصفت الدراسة أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا بأنها مأساوية، وذلك إذا ما قارنا نسبة هذه الانتهاكات إلى عدد السكان وخاصة أن ليبيا لا تعاني من مشكلات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية يمكن أن تؤدي محاولات معالجتها إلى ارتكاب هذا الكم من الانتهاكات.

أيضا تعرضت الدراسة لما تواجهه الفئات الأضعف في المجتمع من انتهاكات مباشرة لحقوقها مثل وجود حوالى ١٪ من الضحايا دون سن ١٨ سنة، واعتقال الكثير من النساء وتعرضهن للتعذيب والإهانة وأخذهن كرهائن وموت واحدة على الأقل بسبب التعذيب وأخرى في ظروف غامضة، واعتقال عدد من المعاقين وإصابة آخرين بعاهات مستديمة أثناء القبض عليهم أو بسبب التعذيب في المعتقلات. كما أشارت الدراسة إلى دور الحكومات والمنظمات ووسائل الإعلام الإقليمية والدولية وتأثيرها سلبا أو إيجابا على أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا مثل أوضاع اللاجئين في الدول العربية وقيام هذه الدول بتسليم لاجئين ليبيين إلى ليبيا، وعدم تحديد من قاموا باغتيال ليبيين في دول أوربية.

مظاهرات سياتل تنبئ عن مدنية عالمية جديدة

عادل لطفي

سواسية انتهى الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بالفشل الذريع، وحمل هذا الفشل في طياته العديد من المفاجآت، وكشف عن قائمة طويلة من التناقضات التي تعرقل مسيرة العولمة، والتحكم في إيقاع تطورها وتشكلها. فقد كشف الاجتماع عن تناقضات عديدة: شمالية- شمالية، وشمالية- جنوبية، وبينهما قائمة من التباديل والتوافيق تتنوع تبعا لموضوعات تحرير التجارة إلا أن أبرز ما كشف عنه اجتماع سياتل من مفاجآت كان خارج أروقة الاجتماع الوزاري، متمثلا في هذا الحضور القوي والمباغت للمنظمات غير الحكومية بمظاهراتها التي حاصرت اجتماع سادة العالم بمختلف تصنيفاتهم، وحولت مدينة سياتل إلى ساحة حرب حقيقية.

شارك ٥٠ ألفا في مظاهرات سياتل معظمهم من الأمريكيين، لكن مبادرتها جاءت من المنظمات غير الحكومية في سائر أنحاء العالم خاصة أوربا وأسيا من أنصار البيئة، وجمعيا ت الدفاع عن حقوق المستهلكين، وجمعيات الدفاع عن حقوق العمال وتلاقت هذه العناصر مع نقابات العمال الأمريكية، وقد فاجأت المظاهرات الجميع، واتجهت لإفشال الاجتماع فسدوا الطرق المؤدية إليه، وافترشوا شوارع المدينة ودعوا للإضراب عن العمل في المدينة، ولم يجد القطب الأمريكي الذي يساوي بين العولمة والأمركة مفرا من أن يكشر عن أنياب ديمقراطيته، فأعلن الحرب على المتظاهرين، و استخدم القنابل المسيلة للدموع، وتلك التي تصيب المتظاهرين بالعمى المؤقت، فضلا عن الرصاص المطاطي ورغم كل ذلك فشل اجتماع سياتل، وأعلنت منظمة العمل المباشر التي نظمت المظاهرات أنها نجحت في سحب دراكولا العولمة إلى ضوء الشمس.

الفشل

من بين كافة أطراف سياتل فإن المنظمات غير الحكومية هى الوحيدة التي تبنت فشل سياتل، فيما ألقت بقية الأطراف باللوم على بعضها البعض، ومع ذلك فإن المنظمات غير الحكومية لم تكن اللا عب الرئيسي في سياتل، واقتصر دورها على تزكية مناخ التوتر على أجواء المفاوضات، والدفع به إلى أقصى درجات الحدة، إلا أن فشل الاجتماع جاء بالأساس من داخله، ونتاج عناصر عديدة تعكس جميعها حقيقة عدم تجانس الرأسمالية العالمية -قوة الدفع الرئيسية فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للعولمة- وما تتسم به من مصفوفة التفاوتات التي تؤدي لانقسامات مصلحية عديدة. هذا المعطى تلاقي مع ملمح هام من ملامح التناقض في هيكل منظمة التجارة العالمية التي يفترض أنها التعبير الرئيسي عن العولمة، فقرارات هذه المنظمة هى تجميع لإرادات الدول ذات السيادة التي نعلم جميعا أن تهميشها هو الهدف والنتيجة الأولى للعولمة، ومن هنا فإن الدول التي شاركت في سياتل حملت معها التناقضات ما بين مصالح الرأسمالية العالمية، ومصالح الرأسمالية المحلية، وهو ما أدى لعدم انسجام مواقفها، وعلى سبيل المثال فإن الدول الأوربية التي انتقدت قوانين الإغراق الأمريكية لعدم اتساقها مع العولمة، رفضت رفع الدعم الذي تقدمه للسلع الزراعية وهكذا دافعت كل دولة في سياتل عن جوانب العولمة التي تحقق مصالحها، ورفضت الجوانب الأخرى، فهى تارة مع العولمة، وتارة أخرى ضدها.

الثورة الشعبية

ولا يقلل من أهمية مظاهرات سياتل كونها لم تكن السبب الرئيسي لإفشال الاجتماع الوزاري للمنظمة، ومن وجهة نظرنا فإن الحضور اللافت للنظر للمنظمات غير الحكومية في سياتل يمكن أن يشكل لحظة فارقة في تطور دور المنظمات غير الحكومية، بل وفي التطور الإنساني عموما والمعنى الذي حملته مظاهرات سياتل هى الإنباء بولادة مدنية عالمية جديدة تضع الإنسان قبل الربح، وتدعو لتهذيب الرأسمالية ولجم توحشها المتنامي، هذا المعنى يتضح من الشعارات التي رفعها المتظاهرون مثل الرأسمالية تغتال الحياة وكل شئ جميل"، "منظمة التجارة العالمية طفيليات شرهة لا يشبعها

شئ". وهى "رق جديد"، "تجارة عادلة لا تجارة حرة".

ويمكننا القول أن المنظمات غير الحكومية قد نهضت في سياتل لتعبر عن طائفة واسعة من المخاوف المتباينة مثل مخاوف العمال من فقدان وظائفهم، والمخاوف من تقلص دور الدولة في حقل الرعاية الاجتماعية والمخاوف من سيطرة الاحتكارات وارتفاع الأسعار، والمخاوف من استشراء النهج الرأسمالي على حساب البيئة، وإجمالا المخاوف الإنسانية من الحياة في عالم بلا جدران، ينخفض فيه الإحساس بافتقاد الأمن بمعناه الشامل.

وقدرة المنظمات غير الحكومية على التعبير عن هذه المخاوف وجهودها الرامية إلى إضفاء وجه إنساني على العولمة، إنما تنبع من التناقض في هيكل المنظمة ذاته، فالمنظمات غير الحكومية هى نقيض الدولة،وبالتالي هى الجسد الطبيعي للتعبير عن المصالح التي تقوم الدولة بتهميشها وهى أيضا تمتلك عناصر قوة - مقارنة بالدولة - تمكنها من لعب هذا الدور، فالمنظمات غير الحكومية تتميز بديمقراطيتها، ومرونتها، و الخبرة والمعرفة التي تنبع من تخصصها في قضايا محددة، إضافة إلى قدرتها على تحقيق شبكات هائلة للعمل تتجاوز حدود الدول.

دروس مستفادة

عناصر القوة السابق الإشارة إليها هى في مجملها عناصر إمكانية، وليست واقعة بالفعل، وترجمتها إلى واقع تتطلب جهوداً كبيرة دؤوبة وسريعة، ومن المفيد في هذا الخصوص رصد تجربة هذه المنظمات في سياتل.

لقد مثلت مظاهرات سياتل تحدياً لا يستهان به لتوحش العولمة، لكنه تحد مشحون بالعاطفة، ويفتقد إلى التعامل العقلاني المدروس لمواجهة مخاطر العولمة وقد تضمنت مظاهرات سياتل طائفة من المطالب المتناقضة وغير المنسجمة، والتي تعبر عن مخاوف جزئية، كما أنها اعتمدت في تكتيك حركتها على التأثير المباشر،وهو أمر قد لا يتوافر لاحقا، ومن الممكن أن يمنع أنصار هذه المنظمات من الدخول إلى سياتل التالية.

ومن هنا فإن قدرة المنظمات غير الحكومية على تفعيل دورها، والتأثير الحقيقي سوف تكون مرهونة بتعمقها في قراءة درس سياتل وتجاوز جوانب القصور في أدائها، والاجندة المطروحة تتضمن عدد من العناصر:

١- تعبئة المنظمات غير الحكومية في العالم، واستنهاضها من أجل إضفاء مزيد من الإنسانية على عملية العولمة، ومحاولة تغيير قائمة الأولويات على الاجتماع الوزاري القادم للمنظمة.

٢- تحقيق الانسجام والوحدة في مطالب هذه المنظمات واستباق الاجتماع الوزاري القادم بمواقف محددة في كل القضايا المطروحة، والتي تمس الحياة الإنسانية عموما.

٣- التحول من التأثير المباشر إلى التأثير غير المباشر بتجميع الضغوط على كل دولة على حدة قبل الاجتماع المزمع، والاستعداد لتنظيم أشكال سلمية من الاحتجاج في كل العواصم العالمية وليس في مكان انعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

العناصر السابقة تتطلب جهودا ضخمة وتحركاً سريع، وقد يكون من المفيد في هذا الخصوص آلية المؤتمرات التي تعقد لبحث تأثير الموضوعات المطروحة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية على مختلف القضايا الإنسانية تبعا لاهتمامات المنظمات غير الحكومية، وسبل مواجهة الآثار والجوانب اللا إنسانية الناتجة في الصياغات المطروحة للعولمة في جانبها الاقتصادي.

هذه المؤتمرات من الأفضل أن تتم على مستويين: مستوى قومي يشمل المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في كل دولة على حدة ومستوى عابر القومية يضم المنظمات غيَر الحكومية الموجودة في مختلف الدول، والتي تتشابه في مجالات أنشطتها.

وإذا أمكن تحقيق شيئ مما تقدم، فإن المنظمات غير الحكومية سوف تتمكن من لعب دور متنامي في عقلنة ظاهرة العولمة، وقبل ذلك فإنها تكون قد تمكنت من بناء شبكة عالمية القدرة، ذات اهتمامات شاملة، بما يمكنها من فرض المدنية العالمية كقطب جديد في النظام الدولي.

نعم هذا حلم لكنه قابل للتحقق.

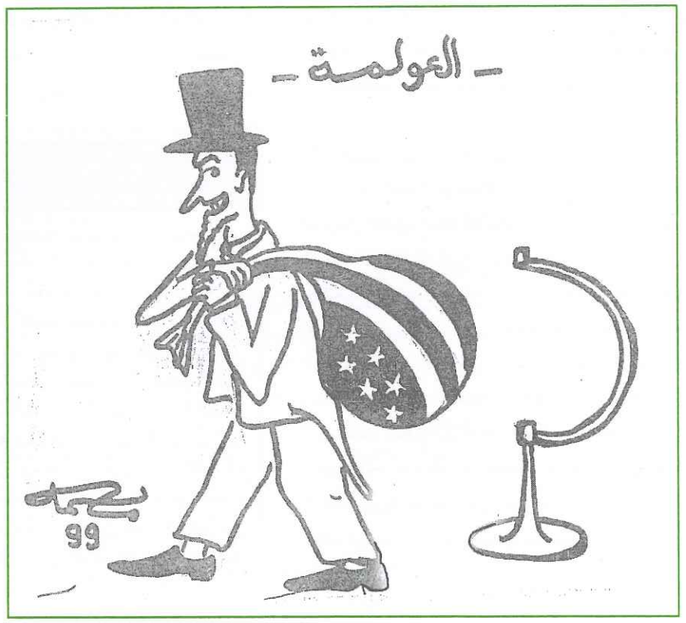

يوميات المركز

مركز القاهرة يشارك في ندوات معرض الكتاب

في إطار دوره الرئيسي في نشر ثقافة حقوق الإنسان، حرص مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على المشاركة في عدد واسع من الأنشطة الثقافية التي يجري تنظيمها سنويا على هامش معرض القاهرة الدولي للكتاب. فقد شارك بهي الدين حسن مع السفير نعمان جلال والمستشار مجدي متولي في ندوة حول الإسلام والعروبة وحقوق الإنسان، كما شارك بهي مع د. محمد السيد سعيد في ندوة أخرى حول التعددية واحترام حقوق الإنسان، تحدث فيها كذلك كل من د. محمد نود فرحات، د. وحيد عبد المجيد، د. مصطفي كامل السيد، د. نادية مصطفى، د. سعد الدين إبراهيم. وعلاوة على ذلك شارك محمد السيد سعيد مع د. أحمد عبد الله في ندوة خاصة حول حرية تكوين الجمعيات وحقوق الطفل.

وفضلا عن ذلك فقد احتلت إصدارات المركز مكانتها داخل المعرض ليس فقط من خلال حصول كتاب المركز "حكمة المصريين" على جائزة أفضل كتاب لعام ١٩٩٩، بل أيضا من خلال تنظيم ندوتين خصيصا لمناقشة كتابي المركز "حكمة المصريين" و "النزعة الإنسانية" في الفكر العربي الوسيط". وقد أظهرت الندوات تعطش الجمهور للتعرف على ثقافة حقوق الإنسان ومناقشة قضايا الديمقراطية وحقوق الإ نسان.

وقد عرفت إصدارات المركز من خلال المعرض طريقها لمجموعات أوسع من المواطنين من خلال عدد من دور النشر التي تم عرض أهم مطبوعات المركز من خلالها.

بناء القدرات

في إطار تطوير تقنيات وخبرات ومهارات فريق العمل بالمركز، التحقت زينب حسن السكرتيرة التنفيذية للمركز بدورة تدريبية حول مفهوم القيادة لدى السكرتارية التنفيذية، نظمتها شركة كايرو سيمنار. كما شاركت سارة حسن مساعد منسق برنامج تعليم حقوق الإنسان بالمركز في المعسكر الإفريقي لحقوق الإنسان في الفترة من ٢٥ أكتوبر إلى١٢ نوفمبر ١٩٩٩، برعاية معهد جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان.

واستهدف المعسكر مناقشة الإطار الفلسفي لحقوق الإنسان وسبل بناء شبكة لمنظمات حقوق الإنسان بإفريقيا لتسهيل تبادل الخبرات فيما بينها وتعزيز التضامن بين نشطاء حقوق الإنسان في أفريقيا. كما التحق كل من عبد المنعم عبد الوهاب -مساعد باحث- وماريان فاضل مساعد منسق برنامج المرأة- بدورة تدريبية تنظمها مؤسسة أميديست بالقاهرة حول كيفية تنظيم المؤتمرات، وكيفية إعداد وتقديم البحوث في مجال حقوق الإنسان. كذلك شارك عبد ا لمنعم عبد الوهاب في الدورة التدريبية التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في الفترة من ٥-١١ أكتوبر ١٩٩٩ بالقاهرة. وتهدف الدورة إلى تطوير المعارف النظرية والخبرات العملية للعاملين في مجال حقوق الإنسان وضمت الدور ة أكثر من ٤٠ مشاركا من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المرأة والجمعيات العاملة في مجال البيئة والتنمية.

دليل المرأة

قام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بترجمة كتاب "من العمل المحلي إلى التغيير العالمي" إلى العربية. الكتاب أعده مجموعة من الخبيرات في تعليم حقوق المرأة في مركز القادة الدولية للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة. الكتاب يعد بمثابة دليل تعليمي تدريبي للرجال والنساء، الأفراد والمجموعات ويستهدف المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بإعداد تدريبات لأعضائها حول القضايا وثيقة الصلة بالمرأة. وقد تم توزيع الترجمة العربية للكتاب على ستة عشر من المنظمات العربية والمصرية للنظر في سبل جعله أكثر تعبيرا عن الأوضاع والثقافات السائدة في البلدان العربية بما يتيح استخدامه على أوسع نطاق. ومن المقرر أن يعقد مركز القاهرة ورشة عمل حول الدليل في أغسطس ٢٠٠٠ بمشاركة المنظمات التي تلقت من المركز الترجمة بالعربية

ورشة عمل حول "حكمة المصريين"

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بمدرسة دى لاسال بالظاهر ورشة عمل حول كتاب " حكمة المصريين" يومى ١٠-١١ فبراير، لما يزيد عن الأربعين مدرسا ومدرسة بالأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية فى دلتا مصر وصعيدها. تهدف الورشة إلى مناقشة الأفكار والأبعاد التى تناولها الكتاب تمهيداً لاستخدامه كمرجع تعليمى فى مختلف العلوم الاجتماعية. وقد شارك فى أعمال الورشة كل من محمد السيد سعيد المستشار الأكاديمي للمركز ونائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والأب نبيل غبريال الأمين العام للأمانة الكاثوليكية، واسحق عبيد أستاذ التاريخ القديم بآداب عين شمس، وأحمد أبو زيد أستاذ الأنثروبولوجي بجامعة الإسكندرية، وقاسم عبده قاسم أستاذ التاريخ الوسيط بآداب الزقازيق، حلمى سالم مدير تحرير مجلة "أدب ونقد" وحامد عبد الرحيم أستاذ الكيمياء بعلوم القاهرة، ورؤوف عباس أستاذ التاريخ الحديث بآداب القاهرة. ساهم فى الأعمال التحضيرية للورشة من الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية جورج اسحق عضو لجنة العدالة والسلام.

الحائز على جائزة أفضل كتاب لعام ١٩٩٩

حكمة المصريين

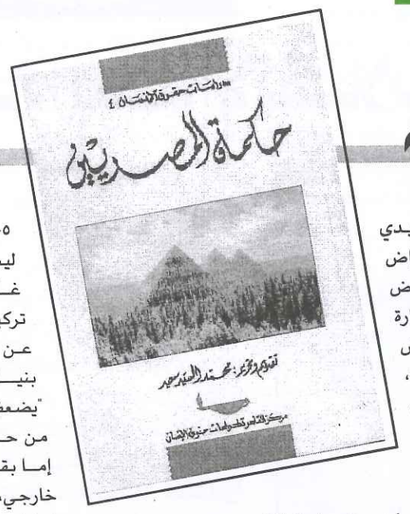

فاز كتاب "حكمة المصريين" الصادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بجائزة أفضل كتاب التي تمنحها سنويا الهيئة المصرية العامة للكتاب. والكتاب مؤلف جماعي استغرق اعداده أكثر من عامين، وساهم فيه عشرة من أبرز المؤرخين ورجال الفكر في مصر، وهم أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حلمي سالم، رؤوف عباس، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، فضلا عن د. محمد السيد سعيد المستشار الأكاديمي للمركز الذي تولى أيضا مهمة تحرير الكتاب في صورته النهائية.

خلال الكتاب يقوم المؤلفون بسباحة يعيدون فيها قراءة تاريخ المصريين، ويتناولون من خلاله حياة المصريين الدينية والمدنية والإبداعية وقيمهم الأخلاقية وإسهاماتهم العلمية وأنماط علاقاتهم بحكامهم وبالعالم عبر التاريخ. وينتهي الكتاب في فصله الأخير باستخلاص دروس وعبرات فترات الازدهار والانحطاط عبر ٥٠ قرنا لتكون تحت نظر المصريين وهم يدخلون القرن الحادي والعشرين.

ويطمح كتاب" حكمة المصريين" إلى تحقيق أكثر من غرض:

فمن ناحية، يسعى إلى أن يبرهن لشباب الأجيال الطالعة أن لهم تاريخا مرموقا، وأن هذا التاريخ المرموق يمكن أن يستعاد مجددا، متوا كبا مع شروط اللحظة الراهنة. ولعله بهذا السعي يكون أحد عناصر مقاومة الإحباط الذي تعانيه الأجيال الطالعة، بما يتضمنه هذا الإحباط من فقدان البوصلة واهتزاز الانتماء.

ومن ناحية ثانية، يسعى إلى أن يضع بين يدي النخبة الثقافية والسياسية محاولة شاملة لتبصّر مسار ومسيرة المسألة المصرية، مضيفا بذلك "جواباً" جديداً "لقرار" صبحي وحيدة بلغة الموسيقى- في "أصول المسألة المصر ية"، لكنه "جواب" يتضمن إلى جواب "الأصول": أسباب ضعف الحاضر، وعناصر نجاح المستقبل.

ومن ناحية ثالثة: يسعى إلى أن يوضح لأهل مصر جميعا (شباباً ونخبة وموا طنين) أن تاريخهم حلقات حية موصولة، لعله يساهم بذلك في سد الفجوات التي تشوب التاريخ الرسمي التقليدي الذي وجهته أغراض استعمارية تارة، أو أغراض سياسية/ دينية تارة أخرى، أو أغراض شخصية تارة أخيرة، ومن ثم يكشف بعض "المسكوت عنه" الذي حجبته هذه الأغراض جميعا!

وقد وفق المركز في أن يحظى باستجابة نخبة من الكتاب والمفكرين الجادين المسئولين، الذين يتسمون بالروح الوطنية والأمانة العلمية والرحابة العقائدية، مما مكنهم - بمزج هذه السمات الثلاث مزجا مركبا صحيا- من أن يقدموا لنا عصارة صافية، أضفت عليها روح "المحرر" المزيد من الاتساق والانسجام والوضوح.

أما الاستخلاصات الأساسية التي ينيرها لنا "حكمة المصريين" فيمكن إجمالها في خمسة:

١- أن مصر "هبة المصريين"، لا هبة النيل فقط كما قيل، ولا هبة الجغرافيا فقط كما يقال. فالحضارة صنع البشر لا القدر، ولذا فالكتاب هو عن "المصريين": مسيرتهم ومسارهم ومصيرهم.

٢- أن المصريين لم يساهموا بدور بارز في صنع الحضارة المصرية القديمة فحسب، ولكن أيضا في صنع الحضارة الكونية بعامة، بما أسهمت به مصر من تأثيرات في الثقافات والأديان والعلوم المختلفة في العصور والحضارات اللاحقة: غربا وشرقا.

٣- إن الطبيعة النهرية واتساع المجتمع وعمقه واستمراره طوال التاريخ، كل ذلك قد أضفى على المصريين قدرا هائلا من التسامح (الديني والسياسي والاجتماعي) والتعاضد والتوازن في سياق من الحكمة المتأملة. ولم يكن ذلك كله يختل اختلالا مريضا إلا بفعل فاعل (خارجي أو داخلي).

٤- إن مصر بلد منفعل بمحيطه ومتفاعل معه وفاعل فيه، والوهن يعتريها إن هجرت هذا الحضور. ولذا تركزت مساعي "خصوم مصر" خارجيا وداخليا- على وضعها في موضع الانعزال أو العزل أو العزلة. وأنها تنهض دائما بانكسار العزلة أو كسرها.

٥- إن مصر ليست تركيبة غازية، بل هي تركيبة مدافعة عن الذات. وأن بنيانها كان "يضعف" في حالة من حالات ثلاث: إما بقهر عدو خارجي، وإما بفساد رؤية نخبتها السياسية الحاكمة، وإما باختلال التوازن بين "الوحدة" و"التنوع". كما أن هذا البنيان كان "يقوي" كلما حدث العكس.

ويخلص المحرر في ختام الكتاب إلى أن مستقبل مصر سيتوقف على مدى قدرتها على تحقيق التكامل بين مسارين، الأول هو تعميق الاندماج القومي عبر نبذ كل الدعاوى والممارسات التي كانت وراء الفتن الطائفية عبر التاريخ بين المسلمين والمسيحيين، المسار الثاني فهو تمتع المصريين جميعا بحقوقهم الإنسانية وبعث شعورهم بالكرامة وصيانة حرياتهم العامة والشخصية في التشريع والممارسة على السواء.

ليس هذا الكتاب، أخيرا، هو الكلمة الأخيرة، فلا كلمة أخيرة في بلد "أول" كمصر. إنه اجتهاد يقتضيه واجبنا في النظر الدقيق لعوامل الانكسار وعوامل الانتصار في تاريخنا البعيد والقريب، من أجل أن تستلم مصر دورها الذي هي جديرة به في القرن الحادي والعشرين. اجتهاد نقدمه بكثير من التواضع وقليل من الفخر، مدركين أنه يغنتي بالحوار المخلص ويُصوّب بالسجال الأمين، ويؤتي بقية ثماره إذا أتيح في أيدي أكبر قدر ممكن من المصريين: علمين ومتعلمين وراغبين في العلم.

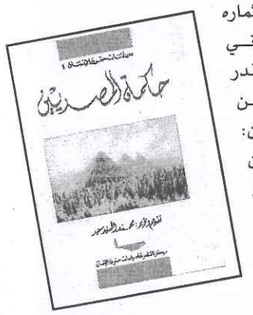

صالون ابن رشد

ماذا بعد الانقلاب الثانى للبشير؟

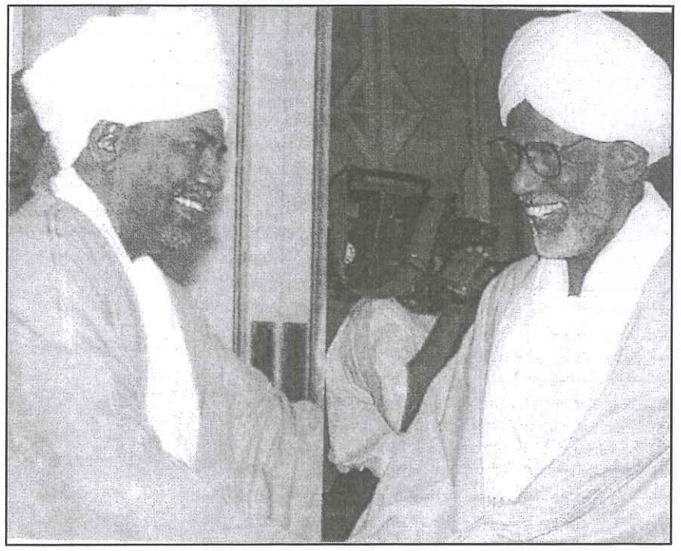

إعداد: عبير عطية

سواسية تثير التطورات السياسية الراهنة فى السودان العديد من التساؤلات حول انعكاساتها وتأثيراتها ليس على وحدة السودان فحسب بل على وجود الدولة ذاتها، إذ قام البشير بإعلان حالة الطوارئ وتجميد بعض مواد الدستور وحل البرلمان السودانى الذ ى يرأسه زعيم الجبهة الإسلامية حسن الترابى.

ويثير هذا التطور أسئلة حول الأسس التى ترتكز عليها السياسة المصرية إزاء السودان التى تحولت إلى مساندة نظام البشير بعد أن كانت تتبنى تحالف المعارضة السودانية، وحول آثار هذا التطور على المساعى الرامية للتوصل إلى حل سياسي للازمة السودانية وما إذا كان هذا التطور يعنى اتجاه البشير إلى التخلى عن نمط الحكم الشمولى الدينى والاتجاه نحو الديمقراطية بتوسيع قاعدة مؤيديه، أم أن الأمر لا يعدو تنازع شخصى على السلطة بين البشير والترابى؟ إلى أي مدى يؤدي هذا التطور إلى فتح الطريق أمام خريطة سياسية جديدة للسودان والتحول نحو الديمقراطية والتعددية وكفالة الحريات والحقوق الأساسية؟ أم أنه يفتح الباب لخريطة جغرافية جديدة يدخل فيها السودان حالة لا نهائية من الفوضى والخراب أو يتفتت إلى دويلات؟ للإجابة على هذه التساؤلات عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسيته الثقافية فى إطار صالون ابن رشد يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩.

شرخ في جدار النظام الشمولي

يؤكد إبراهيم النور -أكاديمى سودانى- إن التطورات الأخيرة ذات دلالة هامة بالنسبة للحركة السياسية التى تنادى بالديمقراطية التعددية، حيث يرى أن الخلاف بين البشير والترابى خلاف حقيقى فلا مجال للحديث عن مؤامرة، واعتبر هذا الصراع شرخ فى جدار النظام الشمولى، ويرى إبراهيم النور ضرورة أن تعمل القوى السياسية على الاستفادة من هذا الشرخ باعتباره يتيح قدرا من الحريات. وأوضح أن الأزمة فى السودان هى أزمة نموذج التنمية الموجود منذ ١٩٥٦، حيث تتركز السلطة والثروة فى حيز اجتماعى وجغرافى ضيق، وتزداد وضوحا بانهاء نموذج السودان القديم في حين أن الجديد لم يولد بعد ويجب أن تدرك القوى الحديثة الديمقراطية ذلك.

ويرى اللواء أحمد عبد الحليم نائب رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط أن الخلاف بين البشير والترابى صراع داخلى لا أيديولوجي وأن القضية هي قضية الشرعية وهل ما حدث هو إعمال للشرعية على اعتبار أن ما قام بالحدث رئيس الدولة؟ وهل موقف الترابى يتأسس على الشرعية أى أنه وصل إلى منصبه كرئيس للبرلمان عن طريق الانتخاب الحر؟ وأكد أن مصر ليست طرفا فى اللعبة الداخلية للسلطة فى السودان، موضحا أن ازدواجية القيادة فى السودان هي التى أدت إلى تردى علاقة السودان بجيرانه. ويتوقع ثلاث سيناريوهات للتطور، حيث توقع استمرار الموقف الحالى على ما هو عليه من توازن، فالرئيس وبمعاونة الشرطة والجيش يحكمون الأمر سياسيا فى السودان من جانب، والترابى كرئيس لبرلمان منحل أو حتى قادم بقوى سياسية تدعمه من جهة أخرى، أى هناك توازن فى الموقف الحالى إلى أن يتم تدخل أطراف خارجية، وحدد السيناريو الثانى فى إمكانية حدوث صراع محدود بين البشير والقوات المسلحة من جهة والترابى وأنصاره من المليشيات المسلحة من جهة أخرى، وأشار إلى أن هذا الصراع المحدود إذا لم يتم السيطرة عليه يمكن أن يقود إلى السيناريو الثالث والذى يؤذن بانفجار الوضع كله فى صورة صراع كامل وشامل بين الطرفين وحرب أهلية قد تتدخل فيها أطراف خارجية، ويرى أن على البشير أن يعرض على الشعب السودانى أكثر مما عرض، عليه أن يطرح خطة شاملة للمصالحة الوطنية يخاطب فيها أهل الشمال والجنوب، وأن يضع تصوراً محدداً لعمليات إصلاح اقتصادى يمكن أن تعود بالخير على السودان.

المعارضة في أضعف لحظاتها

وأرجع جمال عبد الجواد الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الأزمة إلى الطابع الرسالي لأيديولوجية النظام الحاكم التي تجعله يتبنى سياسات تبدو غير عقلانية، يحمل فيها الدولة والمجتمع أعباء أكثر مما تستطيع أن تحتملها، وأضاف بأن الشرخ فى جدار النظام الشمولى جاء فى الوقت الذى تبدو فيه المعارضة السودانية فى أسوأ حالاتها وأن التجمع الوطنى الديمقراطى أصبح اسما أكثر منه كيان حقيقى، إلى درجة الشك فى إمكانية استفادتها من هذا الشرخ، ولاحظ كذلك أن التطورات الأخيرة تأتي في لحظة تبدو فيها القوى الإقليمية والدولية المعنية بالسودان لا يوجد لديها إجماع على كيفية التعامل مع الوضع فى السودان.

ويرى حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية أن التأثيرات الخارجية والإقليمية والتداعيات خارج السودان نفسها أقوى مما هى فى داخل السودان ويخشى أن يحاول البشير فى هذه الأزمة الاستقواء بالخارج على الداخل. ويؤكد أن أخطر ما فى المسألة هو أن تعتبر القوى الإقليمية البشير وكأنه امتداد طبيعى للحكومة الديمقراطية التى أتت في الفترة من ٨٦-٨٩ وهو ما يعنى أن البشير يتعامل بشرعية جديدة لها سند إقليمى قوى، وان استطاع أن يقدم بعض التنازلات فيما يخص حل مشكلة الجنوب، وبعض التنازلات التي تحقق نوعا من الانفراج السياسى وأن يضمن الاستثمارات الأمريكية القادمة إلى السودان لن يجد أى معارضة أو أى فيتو من قبل الغرب أو أمريكا.

وأكد حيدر إبراهيم أيضا أن الأزمة جاءت والتجمع الوطني الديمقراطي فى أضعف حالاته وأسوأها، وأنها أتت وهناك إنهاك متبادل بالنسبة للنظام من جانب والمعارضة من جانب آخر، وبالتالى ليس هناك في تقديره- أى رؤية للخروج من هذا المأزق، هناك فراغ سياسى كامل فى السودان أظهر ما يمكن أن نسميه بأثمة السياسة السودانية أى أن تأخذ السياسة السودانية الجوانب الإثنية والجهوية بحث تضمن على حساب مشروع قومى للسودان، مؤكدا أن هذا الفراغ لا يملأه سوى بروز قوى جديدة تشكل جبهة وطنية جديدة تقدمية بها الشماليين والجنوبيين ومختلف القوى السياسية.

وأشار إلى عدة سيناريوهات مستقبلية من بينها احتمال أن يدعو البشير إلى بناء جبهة وطنية عريضة لمحاولة إنقاذ "حكومة الإنقاذ" وتوسيع المشروع الإسلامي بشكل جديد، ورغم أن هذا المشروع يضم أغلبية عددية إلا أنه يعيد إنتاج الأزمة ويعمل على إقصاء القوى الحديثة والجنوبيين، وهناك أيضا سيناريو آخر يرتبط بقدرة القوى الحديثة على توحيد نفسها وقيامها بانتفاضة شعبية تفتح طريقا جديدا.

الصراع حول السلطة

وأوضح طه إبراهيم -محامي وسياسي سوداني- أن القضية تعكس الصراع على السلطة، وهو صراع ينعكس على مصالح وضرورات داخل تنظيم الجبهة الإسلامية، وعلل ذلك بأن المؤتمر الوطني به ٦٠٠ شخص يشكلون خلاصة من يملكون المال والسلطة في السودان جميعهم أصحاب مصالح لا يمكن أن يضيعوا أنفسهم ويقبلوا بصراع بين البشير والترابي، وأكد على ضرورة الانتباه لتحليل مصالح هذه المجموعة التي تحدد اتجاهات الصراع. وأكد أنه لن يتم إنجاز قرارات أسمره -التي تبنت فكرة المواطنة وفصل الدين عن الدولة ورفض أي حزب يقوم على أساس ديني- عن طريق أي حل سياسي، وإنما عن طريق انتصار القوى الثورية. وأكد أن المخرج من الأزمة هو وحدة القوى الديمقراطية السودانية وإلا استمر المشروع الديني في السودان وهو ما يعني إعادة إنتاج الأزمة.

في حين يرى عبد العزيز دفع الله مسئول الدائرة السياسية في قوات التحالف السوداني أن الأزمة السودانية تبلورت على أنها أزمة سودانية مستفحلة تحددت في شكل الهوية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وأكد على أن حمل السلاح هو بداية لضمان وحدة السودان، وليس صحيحا ما يقال عن أن وحدة السودان مهددة بحمل السلاح. واعتبر مقررات أسمرة تجديد لكل ما قامت به الحركة الشعبية التي أكدت على ضرورة بناء سودان جديد والعمل على استقراره باعتبار أن ذلك يعود على المنطقة ككل بالاستقرار. ورأى أن هزيمة الفكرة التي قامت عليها الجبهة الإسلامية أو من يتبنون برنامجها مستقبلا هو المدخل لحل الأزمة.

وأكد فاروق إبراهيم -أكاد يمي وسياسي مستقل- أنه لا يمكن النظر إلى الأزمة من زاوية الدور الرسالي للنظام، ورأى أن النظام الحاكم له بعدان الأول يتمثل في توجهه الإسلامي، أما الثاني فيكمن في الأصولية الرأسمالية التي جعلت النظام يأتي باستراتيجية قومية شاملة بدأ فيها بخصخصة قطاع الزراعة والمراعي وتحول الرعاة والمزارعين التقليديون إلى إجراء واستنزفت الأرض ومن ثم أصبحت الخطة القومية الشاملة تطبق أصولية رأسمالية أساسها حرية التجارة والمنافسة الحرة واقتصاديات السوق وتجريد الأغلبية من ممتلكاتهم ووضع الثروة في أيدي فئة قليلة جدا. وقد أحدثت هذه الاستراتيجية تغييراً كريهاً في المجتمع السوداني نتج عنه تغيير الخريطة الاجتماعية والسياسية.

وأرجع منتصر الزيات المحامي المصري المعروف- الأزمة إلى ازدواجية شرعية حول مسائل الإمامة والحكم، ومن الذي يحكم الرئيس أم المرشد؟ ورأى ضرورة البحث أولا في الأزمة للوصول إلى حل سياسي شامل، والتوليف بين الحركة الإسلامية كحركة وطنية وبين القوى الوطنية الأخرى، مؤكدا أن فكرة استئصال أحد الفريقين للآخر لا تفيد ونحن بصدد مناقشة قضايا الوطن، ومن الأفضل البحث عن توليفة نوفق فيها بين الحركة الوطنية الإسلامية والعلمانية.

هل تستطيع القوى الديمقراطية الحديثة أن تستفيد من الشرخ القائم؟

صالون ابن رشد

أحداث خيطان وحقوق العمالة العربية

سواسية

أحداث "خيطان" التي فجرت سلسلة من إجراءات العقاب الجماعي ضد العمالة المصرية داخل الكويت في نوفمبر ١٩٩٩ شملت احتجاز مئات منهم بصورة غير قانونية وتعريضهم لنوع من المعاملة القاسية والمهينة والاعتداءات البدنية، والتلويح باحتمالات طردهم، كشفت في نفس الوقت سوءات نظام الكفيل المعمول به في المجتمعات الخليجية، وفتحت من جديد الملف الخاص بظاهرة العمالة والمشكلات التي تتعرض لها في بلدان الاستقبال العربية.

في هذا الإطار نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من خلال برنامجه الثقافي "صالون بن رشد" ندوة خاصة حول "كيفية حماية كرامة العمالة المصرية المهاجرة في الخليج". أدار الندوة التي عقدت في ٣٠ نوفمبر الماضي مجدي النعيم منسق البرامج بالمركز، واستهل حديثه بالإشارة إلى واحد من التحديات التي تثيرها هذه القضية، هو ما يتمثل في أن مستويات معالجتها ترتبط بدرجة كبيرة بالقرار السياسي والإدارة السياسية للدولة سواء كانت مصدرة أو مستقبل للعمالة.

كرامة المواطن فى وطنه هى الأساس

استهل أيمن نور عضو مجلس الشعب عن حزب الوفد مداخلته مؤكدا أن القضية الأساسية هى حماية كرامة وحقوق المواطن المصرى في الداخل أولا، إذ أن حماية كرامة وحقوق العامل المصري في الخارج يكون نتيجة تلقائية لحماية كرامتهم وحقوقهم بالأساس فى الداخل، وأنه لن يكون هناك من هو أكثر حرصا على حريتنا وحقوقنا أكثر منا، مؤكدا أنها قضية طالما نادى بها المثقفون والمفكرون ومنظمات حقوق الإنسان. وأوضح أنه قد تقدم بطلب إحاطة حول أحداث خيطان الأخيرة إلا أنه وجد أن جسامة الأحداث لا يكفي معها طلب الإحاطة، وبالتالي فقد قرر سحب الطلب والتقدم باستجواب مشيرا إلى أنه لا يقدم هذا الاستجواب إلى حكومة بعينها وإنما إلى كل الحكومات المصرية المتعاقبة التى ساعدت على تضاؤل قيمة الإنسان المصرى.

وأرجع أيمن نور أسباب ترك المصريين لبلدهم وهجرتهم إلى بلاد النفط إلى عدم حصولهم على فرص عمل حقيقية في بلدهم، فضلا عن تضاؤل الشعور بالانتماء لهذا الوطن لأنهم لم يرتبطوا بآماله وطموحاته. وأضاف لذلك إن أزمة إهدار كرامة العامل المصرى تتجاوز كثيرا مناقشة التشريعات في الدول المستقبلة للعمالة، فالمسألة تتعلق بالإحساس بقيمة الإنسان فى هذا الوطن. كما أن أوضاع العمالة تتأثر بتحسن العلاقات أو تدهورها مع البلد المستقبل، ولنتذكر جميعا وضع العمالة المهاجرة أيام كامب ديفيد وما كابدته من مشاق في الدول العربية وكانت حجة حكومتنا عدم وجود تمثيل دبلوماسي لحمايتهم، ومع تحسن العلاقات تعرضوا أيضا للطرد من ليبيا والعراق بل وتعرضوا للقتل والعودة في نعوش طائرة، وكانت حجتهم هي الرغبة في المحافظة على العلاقات القائمة. وهناك أمر آخر يدعو للمناقشة وهو ظاهرة الكفيل التى تطرحها بقوة تشريعات وقوانين الدول المستقبلة للعمالة، ومن السهل جدا أن ننادي بالمعاملة بالمثل أي أن نرفض قدومهم دون كفيل، وخاصة في ظل انخفاض حجم العمالة المصرية المهاجرة وانخفاض حجم تحويلاتهم التى وصلت إلى ٢٠٪ من إجمالى حجم التحويلات في بداية الثمانينات. ولا بد من تغيير نمط الإحساس بالتدنى فى النظر إلى أنفسنا فنحن لا نشحذ منهم وإنما نعمل ونتعب ونكافح فى بلاد ظروفها سيئة ومناخها سئ، الإنسانية فيها غائبة، ومن ثم فلا أحد يمن علينا.

التعتيم مصلحة مشتركة

وأوضح عصام الدين محمد حسن مدير البحوث بمركز هشام مبارك للقانون أن مشكلات العمالة ذات طابع عام يعكس وضعية حقوق الإنسان في العالم العربي وأن مشكلة العمالة المصرية جزء لا يتجزأ من مشكلة العمالة العربية في بلاد المهجر العربي بصفة عامة، وأن المصريين ليسوا وحدهم الذين يدفعون ثمن الوئام أو الصراع السياسي بين الحكومات العربية المستقبلة والطاردة للعمالة، ولكن العمالة العربية تدفع الثمن أيضا، مثلما حدث فنجد الفلسطينيين والتونسة في ليبيا والفلسطينيين في الكويت كذلك. ويفاقم من ذلك أن

الاتفاقيات العربية التى تحكم تبادل الموارد البشرية كانت معنية بالأساس بتعزيز التعاون الاقتصادي العربي، ومن ثم لم تراع حماية حقوق العاملين أو توفير الضمانات القانونية اللازمة. وأضاف بأن المشكلة ليست فقط في نظام الكفيل بدليل مشاكل العاملين في بلد مثل العراق، وإنما بالدرجة الأكبر في عدم وجود نسق قانونى لحماية حقوق الإنسان في الدول العربية. كما أن شيوع انتهاكات حقوق الإنسان في الدولة العربية الطاردة للعمالة أو المستقبلة لها، خلق نوعا من توافق إرادات هذه الحكومات في التعتيم على هذه الانتهاكات، باعتبار أن صمت الحكومة المصرية، على سبيل المثال، على الانتهاكات التي يتعرض لها عمالها في الخارج يجنبها حملات إعلامية مضادة من قبل الحكومات الأخرى الضالعة في هذه الانتهاكات.

وأكد عصام حسن على أهمية التنسيق بين المنظمات العربية المحلية والإقليمية، وضرورة شن حملة عالمية تطالب بإلغاء نظام الكفيل باعتبار تعارضه مع اتفاقيات حظر الرق، ووضع قواعد منظمة لهجرة العمالة توفر الضمانات ا لكافية للعامل، وضرورة رعاية الحكومة لحقوق مواطنيها وإطلاق حرية تشكيل النقابات وكفالة الحق في الإضراب.

أيمن نور:
سياسات الحكومات المصرية المتعاقبة أدت إلى تضاؤل قيمة الإنسان المصري

عصام حسن:
العمال العرب يدفعون الثمن في حالات الشقاق والوفاق أيضاً

صورة الوافد

وأكد حسن أبو طالب الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أن أهم نتائج الأزمة الاقتصادية الهيكلية الموجودة في مصر هى طرد جزء من العمالة المصرية للخارج. وأن أوضاع البلدان المستقبلة للعمالة ليست بأفضل حالا على الصعيد الاقتصادى والاجتماعي، ففي حين وصلت نسبة العمالة المصرية إلى ما يقرب ٤٢٪من إجمالي العمالة العربية المهاجرة في منطقة الخليج في بداية السبعينات، بسبب حاجتهم إلى بناء بنية أساسية إلا أن الوضع تغير تماما في الوقت الراهن، حيث تعيش هذه البلاد أزمة اقتصادية طاحنة بسبب هبوط أسعار النفط، واستمرارها في دفع تكلفة حرب الخليج، بالإضافة إلى البدء في استخدام العمالة الآسيوية، وأضاف أن دولة مثل الإمارات يوجد فيها ٤٤٪ من جملة السكان من جنسيات هندية وباكستانية، بالإضافة إلى وجود حاملى ١٥٥ جنسية، أى أننا نتحدث عن مجتمع يعيش أهله في غربة بينهم وبين أنفسهم ومن ثم يحدث نوع من أنواع السلوك الاجتماعي غير المتوازن سواء على صعيد العلاقات بين أهل البلاد أنفسهم أو بينهم وبين هذه الجاليات، نتج عن ذلك أن ظهرت الأجيال الجديدة مشوهة اجتماعيا وإنسانيا وهو ما انعكس على علاقتهم مع ما يسمونه الوافد، وتكونت لديهم صورة نمطية ترى أن الوافد أصبح مصدراً كل الشرور، وأصيبوا بحالة من التعالى غير المبررة عند التعامل معه.

وأوضح أن الخطورة تأتى من توظيف هذه العمالة من الجاليات الأجنبية لإثارة التنافس بينها وبين بعضها.

وتؤدى هذه الإثارة إلى خلق نوع من الحساسيات الكامنة لدى الجاليات وبعضها، ربما تكون السبب الكامن وراء أحداث خيطان والذى جعلها تتطور وتصل إلى ما وصلت إليه.

ويضيف أن حرص الحكومة على علاقتها مع الدول المستقبلة للعمالة يدفعها لتجنب الحديث عن مشاكلهم، وبالتالى يحدث نوع من أنواع التعمية المقصودة على هذه المشاكل.

ونبه أبو طالب إلى الأضرار المترتبة على انسحاب الدولة المصرية من كثير من مهامها في ظل غياب مجتمع مدنى فاعل لاعتبارات خاصة به وبمجموعة القيود المفروضة عليه، وطالب بضرورة تفعيل دور الوزارات والسفارات والقنصليات أو المؤسسات التى أنشئت لغرض رعاية شئون العمالة المهاجرة.

حسن أبو طالب:
انسحابية الدولة المصرية وغياب المجتمع المدني فاقم مشكلات العمالة

آراء ومساهمات

نحو محكمة دستورية دولية في مواجهة النظم الديكتاتورية

منصف المرزوقي

المتحدث باسم المجلس الوطني للحريات بتونس

سواسية

لقد أظهر تاريخ هذا القرن بما لا يدع مجالا للشك أن الدكتاتورية كانت ولا تزال من أهم عوامل الحروب بين الشعوب والحرب الأهلية داخل الوطن الواحد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مثل التعذيب والاعدامات العشوائية ناهيك عن الفساد الذي يصاحب هذا النظام مصاحبة الإنسان لظله.

فقد استطاع "موبوتو" أن يفلس شعبا من أغنى شعوب إفريقيا وتسبب هتلر وستالين وماوتسي تونج في موت عشرات الملايين ناهيك عن الملايين التي سجنت وعذبت وأهينت، ولأنه لا توجد قيود و ضوابط داخلية في الدكتاتورية وليس هناك مكان للتقييم وإصلاح الخطأ في نظام مبني على الاستحسان الذاتي وقمع كل نقد أيا كان مصدره، فإن مساره لا يتوقف إلا عندما يسقط في الهاوية وقد أهلك نفسه وأهلك من معه. ويكفي أن نعي ما يتطلبه بقاء بعض الأشخاص في الحكم مثل دكتاتور كوريا الشمالية لكي ندرك القوة التخريبية الهائلة التي يكتسبها فرد واحد تؤدي تصرفاته إلى وضع شعب بأكمله قاب قوسين أو أدنى من الهلاك.

والقاعدة في النظام الديكتاتوري واحدة لا تتغير أيا كان الشخص وأيا كان الرداء أو القناع الأيديولوجي، نظام أيدلوجي سياسي قائم على استبداد أقلية باغية ترهب الشعب الأعزل وتجعل من زعيمها محل عبادة وثنية وكأنه إله من آلهة القدماء يتغذى من جملة ما يتغذى به بالقرابين الآدمية، ومن ثم شعب بدون سيادة ودولة بدون شرعية ومجتمع بدون قيم وإنسان بدون كرامة.

لذلك يجب أن يكون استئصال الديكتاتورية من على سطح الأرض في صدارة أهداف البشرية إذا أرادت في القرن المقبل تحقيق السلام بين الأمم وداخل مكونات الشعب الواحد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان في المجتمع.

إن تواصل الدكتاتورية اليوم لا يرتبط فقط بارتكازها على أعمق الغرائز البشرية وأخطرها أو على القوة المفرطة التي تستعملها لفرض وجودها، وإنما تكمن أيضا في قدرتها على التأقلم. فنحن نشهد على امتداد الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط منذ عقدين تقريبا تغيرا ملحوظا في استراتيجيات الأنظمة الاستبدادية. ويتمثل في محاربة الديمقراطية بالديمقراطية.

فدوريا تنتظم في اغلب بلداننا العربية وفي بعض البلدان الإفريقية شريكتا في التخلف السياسي والاجتماعي انتخابات تحاكي الانتخابات الديمقراطية لكن كل شئ فيها مزيف. والتزييف يبدأ بالقوائم الانتخابية وبالحملات والمرشحين ضد الرئيس المزمن ويتواصل إبان الاقتراع العلني والفرز السري إلى أن يطلع علينا وزير البوليس بالنتائج التي يعلم الجميع أنها قمة التزييف وأوجه.

والمضحك المبكي في الأمر أن كل الممثلين في هذه المهازل يعلمون أن الطرف الآخر يعلم أن الأمر تزييف في تزييف، ومع ذلك يتواصل الدجل المتبادل فيفتعل صاحب القرار الجهل بوعي المنتخب بأن العملية مسرحية بحتة ويفتعل الناخب "الغلبان" الجهل بأن النتيجة معروفة مسبقاً، وهكذا يفرض الاستبداد على المجتمع أيدلوجية وطبائع التزييف التي سيكون لها وقع مدمر في أكثر من مستوى اجتماعي.

وليس للشعوب المقهورة من وسيلة لمواجهة هذه الانتخابات المزرية التي تتو ج تعددية مزيفة في ظل قوانين خانقة للحريات والتي تصادر سيادتها وتتعدى على كرامتها خارج الإذعان والتمرد، فهي لا تملك وسيلة سلمية داخلية كمحكمة دستورية وطنية مستقلة يمكن الطعن أمامها في شرعية الانتخابات. وحتى لو وجدت مثل هذه المحكمة فإنها لا يمكن أن تكون إلا جزءا من التزييف العام الشامل لكامل المؤسسات والآليات الديمقراطية. كذلك لا توجد أية هيئة يمكن التوجه إليها على الصعيد الدولي للطعن في عملية تشكل خرقا واضحا للقانون الدولي.

ومن البديهي أن محاربة الدكتاتورية هي في الأساس مسئولية الشعوب التي ابتليت بالداء، فانتصارها عليها دليل على نضاليتها وعلى قدرتها على التضحية وعلى جدارتها بالحرية. إلا أن هناك قسط من المسئولية يتحمله المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص كل الشعوب التي تحررت من الدكتاتورية في الغرب أو في الجنوب. فلولا تواطؤ الدول الغربية وخاصة البنوك لما أمكن لموبوتو أن يستنزف خيرات بلاده طوال ثلاثين سنة. والكل يعلم أن دكتاتوريات العالم الثالث لا تعيش ولا تترعرع إلا بدعم من الخارج. وللأسف من البلدان الديمقراطية ذاتها.

ومن البديهي أن ما يسمى بالتدخل الإنساني الذي عودتنا عليه بعض البلدان الغربية مرفوض لجملة من الأسباب الأخلاقية وغير قابل للتطبيق عمليا. فهذا التدخل كما نعلم لا يمس إلا الأنظمة المعادية للغرب والبلدان الصغيرة، وهو يرتهن الشعوب أكثر مما يعينها، وقد رأينا مفعوله العكسي في حالة العراق وكيف يدعم الدكتاتورية في الوقت الذي يدمر فيه الشعب الذي هو ضحيتها.

إن اضطلا ع المجتمع الدولي بمسئولياته لا يمكن تصويره حالا إلا في شكل سلمي وقانوني وسياسي يندرج في سياق ما هو موجود على صعيد القانون الدولي ويطوره إلى أشكال أرقى. وليس من باب التطاول على الواقع أو تحميله ما

لا يطاق اعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي والعهدين الدوليين وبقية العهود والمواثيق الدولية بمثابة الدستور العالمي، حيث أن كل ما دبجه المشرع العالمي منذ نصف قرن هو أول وفاق عالمي من نوعه في تاريخ البشرية على تعددها العرقي والديني والسياسي لتنظيم البيت المشترك وفق قواعد أخلاقية وقانونية أصبحت اليوم القاسم ا لمشترك والهدف الجماعي.

إن هذا الدستور العالمي واضح أتم الوضوح بخصوص حق الفرد والشعب في النظام الديمقراطي الحقيقي بكل أركانه وآلياته. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان يضمن في الفصول ١٩ و٢٠ و ٢١ حق الرأي والتعبير والتنظيم والاختيار الحر للحكام في إطار انتخابات حقيقية وهي نفس الحقوق التي يضمنها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في فصوله ٢١و ٢٢و ٢٥ والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فصول ١و ٤و ٥. الإشكالية الكبرى أن هذا الدستور العالمي مكتمل من الناحية القانونية لكن آليات مراقبة تطبيقه في منتهى البؤس.

وهذا يعني أن هناك فراغاً كبيراً في المشروع العظيم الذي ابتدأ بتدبيج القانون الدولي. والتاريخ يعلمنا أنه لابد لكل قانون أيا كان المستوى الذي سن فيه من قوة ما تفرض احترامه، ومن محكمة ما تعاقب على تجاوزه. ونحن نعايش مرحلة حاسمة يعاد فيها صياغة المفاهيم والقيم والمؤسسات. لكن على صعيد عالمي، وفي إطار هذا التحول الجذري فإن الإنسانية ستشهد ولادة مؤسسات سياسية واقتصادية مختلفة تماما عما نعرف. وليست ولادة المحكمة الجنائية الدولية إلا بداية سلسلة طويلة من المؤسسات المشتركة التي نحن بأمس الحاجة إليها للتعامل مع مشاكل أصبحت عالمية المصدر عالمية الحل.

والاقتراح أن نضع على الأجندة مشروع مؤسسة جديدة يمكن تسميتها بالمحكمة الدستورية الدولية تتوجه إليها قوى المجتمع المدني الوطني أو تبادر من تلقاء ذاتها للبت كسلطة قضائية عالمية في مدى احترام الدول لتعهداتها في إعمال الديمقراطية الفعلية. وليس هذا المشروع ضربا من الخيال وإنما انخراطا في حركة مجتمع عام يتهيكل بصفة لم يسبق لها مثيل على ضوء تشابك المشاكل والمصالح التي فرضتها ثورة المعلومات والمواصلات.

ولقائل أن يقول أي دور يكن أن تلعبه مثل هذه المحكمة في محاربة أنظمة متوحشة لا تخضع إلا للقوة. والرد على هذا الاعتراض بديهي فكل الأنظمة حتى الدكتاتورية منها منخرطة اليوم في شبكة مصالح تضيق الخناق عليها وتحد من حرية تحركها لذلك تحاول الانخراط ولو شكليا في اللعبة الديمقراطية. معنى هذا أن وجود محكمة دولية تنقض انتخاباتها المزيفة وتدينها يعري هذه الأنظمة ويفقدها كل شرعية للتحدث باسم شعوبها ويضع الأمم الديمقراطية الكبرى أمام مسئولياتها ويشكل دعما هائلا للمقاومة الديمقراطية الداخلية.إضافة إلى هذا فإن انتصاب المحكمة يشكل وحده عاملا ردعيا لتنظيم انتخابات مزيفة يعلم أصحابها أنها ستدان.

وهناك اعتراض ثان يتعلق بأن المحكمة لو وجدت سنة ١٩٣٣ لأُقرت النظام النازي بما أنه ولد من صندوق الاقتراع، أو أنها يمكن أن تسهل وصول أعداء الديمقراطية من قوميين وأصوليين متشددين هنا وهناك لينقضوا بعدها على الديمقراطية.

ولا رد على هذا الاعتراض إلا بتوسيع صلاحيات المحكمة التي لا يجب أن تنظر في شرعية كل الانتخابات في العالم فحسب، ولكن أن تنقض وأن تعلن لا شرعية كل القوانين الوطنية المخالفة لبنود الدستور الدولي وخاصة المتعلقة بممارسة الحريات الفردية والعامة.

ومن البديهي أن هذه المحكمة لا يمكن إلا أن تكون مستقلة عن كل جهاز سياسي وبا لأساس عن مجلس الأمن الدولي حتى ولو أصبح في غضون القرن المقبل ممثلا وديمقراطيا، كما لا يختلف اثنان على ضرورة أن تكون ممثلة لأهم مكونات المجتمع الدولي ومشكلة من شخصيات اعتبارية لها وزن معنوي كبير.

ولا يوجد قوة لها مصلحة في الدفاع حاليا عن الفكرة والعمل على إشاعتها ووضعها على الأجندة الدولية قدر الحركة العربية لحقوق الإنسان. فأوربا والأمريكتان وأجزاء كبيرة من إفريقيا وآسيا تحررت، ولم تبق من بين الأمم الكبرى فريسة المرض العضال باستثناء الأمة الصينية سوى الأمة العربية بما يقارب الثلاثمائة مليون آدمي يرزحون تحت أنظمة تجاوزها الزمان، إلا أنه من السذاجة تصور اقتصار المحكمة على مشاكل العرب فالديمقراطية نظام مهدد. أينما كان بعودة الدكتاتورية في شكلها القومي أو الديني خاصة في فترة صعوبات اقتصادية. كما أنها يمكن أن تُقنع حتى داخل أعرق البلدان الديمقراطية في أشكال جديدة كهذه الإمبراطورية الاقتصادية المصرفية الإعلامية التي تعد على أصابع اليد الواحدة والتي يمكن أن تنتهك الحريات الفردية والعامة وأن تصادر سيادة الشعوب بوسائل جديدة بالغة الخبث والخطورة.

ومن ثم فإن المحكمة الدستورية الدولية ضرورة للجميع وليس فقط للجزء من الإنسانية الرازح حاليا تحت وطأة الدكتاتوريات القديمة. يبقى أن الحركة العربية لحقوق الإنسان مطالبة بإعطاء الدفع الأول للمشروع عبر تبنيها له وعرضه على الحركة الدولية لحقوق الإنسان ثم تكوين هيكل مختص في شكل منظمة غير حكومية جديدة تتابع الفكرة درسا وتمحيصا وإعلاما وجمعا للأنصار إلى أن تنضج الفكرة ويأتي زمن عرضها على مراكز القرار في الأمم المتحدة من قبل دول ديمقراطية تتماشى مع مطالب مجتمعاتها المدنية.

ولا يخفي على أحد أن مثل هذا المشروع لن يكون هين التحقق، وأن معارضة الأنظمة الدكتاتورية ستكون مستميتة ،كما لا يخفي على أحد أيضا أن هذه المحكمة الدستورية الدولية لن تكون الحل السحري وإنما مجرد حلقة إضافية في سلسلة بدأت تتضح معالمها وانطلقت من أحداث تبدو بسيطة لكنها ذات دلالة بالغة الأهمية على اتجاه هبوب الريح مثل اعتقال ديكتاتور شيلي أو مجرم حرب صربي أو جلاد موريتاني، وكذلك من خلال ولادة المحكمة الجنائية الدولية.

إن المحكمة الدستورية الدولية تشكل ضرورة للجميع، والثمن الباهظ الذي تتكلفه الشعوب في ظل الديكتاتورية يفرض علينا برمجة انقراضها للقرن المقبل والعمل على تحقيق هذا البرنامج بكل ما أوتينا من قوة وإصرار فليس للإنسانية من خيار لكي تنعم بكل الحقوق الواردة في الدستور العالمي غير العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية ❖

آراء ومساهمات

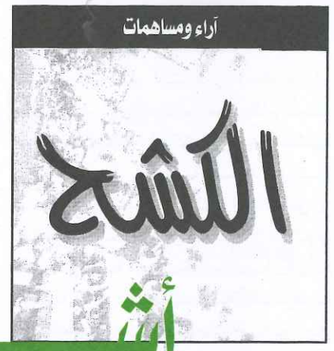

أشجان وطن

للمرة الثانية، وخلال خمسة عشر شهرا تقريبا، عا دت قرية الكشح لتفرض نفسها بقوة على الرأي العام داخل وخارج مصر، فمع مطلع الألفية الثالثة كانت القرية مسرحا لأعمال عنف دامية اكتسبت طابعا طائفيا خطيرا أفضى إلى مذبحة راح ضحيتها ما لا يقل عن ٢٢ شخصا بينهم ٢١ مواطنا قبطيا، ورافقها أعمال سلب ونهب وحرق أعادت للأذهان بعضا من مشاهد حرب البوسنة. وعلى أهمية ما أقدمت عليه السلطات من ملاحقة سريعة للمتورطين في إشعال نار الفتنة، أو تعويض أسر المتضررين والضحايا، أوعقد المصالحات، فإن الأمر يتطلب دراسة جادة للمناخ الذي أفرز حالة من عدم التسامح ربما لم يصل إليها المجتمع المصري من قبل. وتحاول "سواسية" أن تلقي الضوء على الدروس والدلالات التي يثيرها تفجر أحداث الكشح الأخيرة، من خلال الإسهام الفكري لكل من الأستاذين نبيل عبد الفتاح وجورج إسحاق.

جورج اسحق

لجنة العدالة والسلام

سواسية في مقتبل ألفية جديدة واحتفالات عالمية بعصر جديد ومستقبل باهر للبشرية وظهور قيمة الفرد والحفا ظ على حياته وكرامته فوجئت مصر بأحداث جسام ضيعت كل الأيام الجميلة التي عشناها في أيام رمضان واحتفالات الميلاد المجيد.

واستيقظنا على صرخات نساء تخلع القلوب وآخرون يجرون في الشوارع يقتلون ويحرقون وكان المشهد كئيبا حزينا كأنه كابوس شديد البؤس. أن الجرح ما زال في القلب ، ولم ينته هذا الكابوس الجارح وليس كله تما م كما يتردد على الساحة المصرية.

هناك أشياء كثيرة يجب أن تقال وجراح عميقة يجب أن تداوى قبل أن تستفحل المسألة. يجب أولا ونحن نتكلم في هذا الموضوع أن نطرح مسميات صحيحة وواضحة فليس هناك في مصر أحداث طائفية، فهذه الكلمات ليست حقيقية فلا الأقباط طائفة ولا المسلمين أيضا طائفة فأرجو أن يراعي الكتاب هذا التعبير في كتاباتهم لأنها تحمل معاني بغيضة إلى النفس.

ثانيا: لا توجد روشتة جاهزة لحل هذه المشكلة فالمشكلة أعمق من طرح حلول سريعة. هذا لن يحل المشكلة ولا تستطيع الحكومة وحدها حل هذه المشاكل، ولكني أعتقد أنه يجب أن يصاحب جهود الحكومة جهد شعبي أهلي من أبناء هذه الأمة وتؤخذ المسألة بجدية وليس سرادقات أو تجمعات تتغني طوال الوقت بالعلاقات الوثيقة بين الأقباط والمسلمين. لقد فات الأوان على هذا الكلام لأن العلاقة الإسلامية المسيحية من الثوابت في المجتمع المصري ولكن الجديد هو هذا الخلل في العلاقات، فنريد أن نعرف من أين جاء هذا التوحش من الجانبين؟ حيث أن المصريين عرف عنهم التسامح.

لاشك أن البنية الاجتماعية في مصر تتغير وتغيرت أيضا منابع ثقافتها فيجب أن تدرس هذه المسألة من جانب علماء الاجتماع حتى نعرف ونضع يدنا على معالم هذا التغيير ومن أين جاء، وما هي الثقافة السائدة الآن التي تولد كل هذا العنف وكل هذ ه الدماء.

على سبيل المثال وليس الحصر ثقافة الكاسيت الخطيرة التي نسمعها في وسائل النقل المختلفة التي تجرح في عقائد الآخرين وتدعو إلى الكراهية والبغض. وأنا أرى أن ثقافة الكاسيت موجودة في المجتمع المصري بكل مكوناته. هذه الثقافة التي نشرت الكراهية والبغض بين الناس.

ماذا فعلنا لإيقاف هذه الحرب المدمرة التي تهدف إلى التكسب من وراء هذه الكاسيتات ولا يهم بعد ذلك أن يخرب الوطن.. ومن الغريب أن تسمع من هؤلاء صوتا عاليا ولا يحتوي مضمونا حقيقيا سوى نقد المجتمع بشكل جارح وتحريض على كراهية الآخرين.

إني أرى أيضا أن اتهام بعض الأشخاص دون أن ننتظر ما تسفر عنه تحقيقات النيابة ظلما وتحريضا ليس له ما يبرره. أنا لا أدافع عن أحد ولكن الاتهامات التي توجه خطيرة، ويجب أن ننتظر حتى نرى نتيجة ما تسفر عنه التحقيقات. ثم أنا أدعو أن لا يتدخل رجال الدين في هذه القضية على الإطلاق، بل يجب أن نعطي هذه القضية للعمل الأهلي حتى تستعيد مصر عافيتها.

أن الموقف الآن يتطلب وقفة حازمة مع من كان متسببا في هذه الأحداث مهما كان موقفه. ولذلك فالمطلوب من الدولة هو الحزم في تطبيق القانون ومعالجة أحداث الكشح الأولى التي وقعت في أغسطس ١٩٩٨، لأ ن استمرار القضية لمدة عام كامل أو أكثر دون الحسم زاد من درجة الاحتقان الطائفي، وهذا موضوع حساس للغاية كان يجب أن يحسم ويأخذ كل ذي حق حقه.

ونحن لا نريد أن نخوض في الأحداث الحالية قبل أن نتأكد من تحقيقات النيابة بدقة لأن المعالجة الصحفية للأحداث كانت سماعية وليست يقينية بادعاء أن الأمن كان يحاصر المكان، فكانت معظم الأخبار الصحفية منقولة وليس عن شهود عيان، وهذا خطر شديد على مجمل القضية حيث الحسم في مثل هذه القضايا ضرورة قومية.

هذا إلى جانب البعد الاقتصادي في القضية وتخاذل الإدارة المحلية في الحفاظ على أرزاق الناس وعدم تطبيق القانون ووضع الحلول المناسبة التي لا تثير الأحقاد، وسياسة التسويف، وأن منطق كله تماما يزيد الجو الطائفي اشتعالا، وبالتالي كان أحد أسباب الأحداث الأخيرة.

هنا ك أيضا الخطوات العملية المطلوبة من مؤسسات العمل الأهلي في تكثيف برامج تحض على تأكيد قيم قبول الآخر والتسامح وبقية القيم التي تنقذ المجتمع من مفاسد كثيرة، هذا إلى جانب تحليل الخطاب الديني الموجه إلى الفريقين ومحاولة المؤسسات الدينية في ضبط هذا الإطار المنفلت الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى عواقب وخيمة.

هذا رأي متواضع سنريع أرجو أن نعود إلى تفصيلاته مرة قادمة ❖

آراء ومساهمات

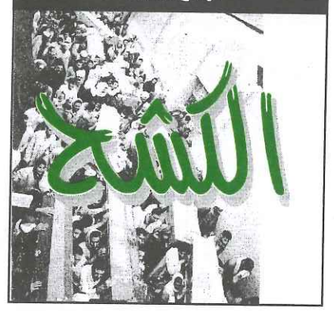

نمط العنف الجماهيري ذو الوجه الطائفي

نبيل عبد الفتاح

رئيس وحدة الدراسات الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ورئيس تحرير تقرير الحالة الدينية

سواسية شكلت أحداث العنف الاجتماعي والجماهيري التي مورست في قرية الكشح بمحافظة سوهاج بصعيد مصر، نقطة تحول -بكل ما تعنيه هذه الكلمة من دلالة- في تاريخ العلاقات الدينية بين المصريين، وفي إطار الصيغة المصرية الحديثة للاندماج القومي حول الدولة الحديثة، هذا النموذج الذي تمت بلورته في إطار الحركة الوطنية الدستورية المعادية للاستعمار الغربي.

ما تم في الكشح من وقائع عنيفة ذات صفات ووجوه دينية و"طائفية" وهو تعبير غير دقيق وإنما نستخدمه لشيوعه ودلالته الإدراكية في الاستهلاك اللغوي حول مثل هذه الوقائع. الظواهر الخطيرة بدأت بأحداث الخانكة ١٩٧٢، ثم الزاوية الحمراء ١٩٨١ وامبابة ١٩٩١ وقرية دميانة ١٩٩٥، وكفر دميانة ١٩٩٦، وعين شمس ١٩٩٠- ١٩٩٦ ، الإسكندرية أعوام ١٩٩١- ١٩٩٤- ١٩٩٥ وسمالوط، ١٩٩١، و ملوي ١٩٩٥، والمنيا ١٩٨٦، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ومنشية ناصر ١٩٩٢، وأسيوط ١٩٩٢- ١٩٩٥، ١٩٩٦، وطما ١٩٩٢و١٩٩٦، وطهطا ١٩٩٦ وقنا ١٩٩٣، و١٩٩٥، وصنبو ١٩٩٦، والكشح في أغسطس١٩٩٨، وديسمبر ١٩٩٩، ويناير ٢٠٠٠.

أحداث العنف سالفة الذكر على خطورتها، لم تحظى بعناية بحثية تدرس وتحلل هذه الوقائع العنيفة وعوامل إنتاجها وتحولاتها من عنف تلقائي أو اجتماعي أو جنائي إلى عنف ذو وجه ديني أو "طائفي"؟

من ناحية أخرى اختلفت أساليب المعالجة لهذه الأحداث من الحادثة الأولى إلى الأحداث التالية من قبل أجهزة الدولة والنخبة السياسية. في الحالة الأولى تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة وكيل مجلس الشعب الدكتور جمال العطيفي أعدت تقريرا مرجعيا لا يزال يشار إليه بوصفه مثالا على التوازن في الرؤية وتحليل جذور المشكلة التي تمس بعض جوانب الاندماج القومي المصري، أو ما اصطلح على تسميته سياسيا وإعلاميا بالوحدة الوطنية، و هو تعبير آخر يتسم بالغموض، ويحيل دوما في الإدراك إلى المتغير الديني في الاندماج الوطني.

في الحالات التي تلت تقرير العطيفي شكلت ردود أفعال الحكومات المصرية المتباينة نمطا يمكن لنا إيجازه فيما يلي:

١- إسناد ما حدث إلى مجهول يسمى دائما بالأيدي الخفية التي تعبث في الظلام، وحوادث مؤسفة ثم التركيز على وجود قوى خارجية ومؤامرة لزعزعة الاستقرار في مصر وقوى لا تريد لمصر النهوض.. الخ.

٢- إن الوحدة الوطنية في مصر، تمثل نموذجا يحتذى في العالم، وهنا تظهر صور للعناق بين المشايخ، والقساوسة لإضفاء دلالة وحدة وتكامل عبر ظاهرة تقبيل اللحى المشترك.

٣- بين الحين والآخر تظهر مجموعة اصطلاحات وتعبيرات مجازية جديدة للدلالة على أن ما حدث من عنف طارئ وغير أصيل، من قبيل القول " بالنسيج الوطني " ، أو "السبيكة الوطنية". وهى تعبيرات ومجازات غير دقيقة، وتتسم بالغموض وتغفل عن التنوع، والتعددية والمنافسات الاجتماعية والسياسية والتناقضات المترتبة على ظاهرة الاختلاف والتباين الطبقي، فضلا عن إنها تعبيرات تتسم بالشمولية. كما تغفل وجود أسس وقيم وقواعد وآليات للاندماج القومي المتغير، والذي يتجدد من مرحلة تاريخية إلى أخرى. من هنا أصبحت الإحالة إلى تجربة الحركة الو طنية الدستورية المعادية للاستعمار تبدو بمثابة محاولة لإحياء الذاكرة الجماعية للمصريين حول النظام شبه الليبرالي في مصر ٢٣- ١٩٥٢، هذا الذي لم يعد يتذكره سوى الأجيال القديمة، وبعض المثقفين، نظرا لتغير طبيعة الجغرافيا الجيلية في مصر، على الرغم من أن النخبة السياسية الحاكمة تنتمي غالبيتها إلى الأجيال التي جاءت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، وبعض من جيل الستينيات، ومن ثم تبدو هذه الإشارات إلى "شعارات الوحدة الوطنية" القديمة بمثابة صوت ولا صدى إدراكي له وسط فئات اجتماعية عريضة شهدت وقائع العنف ذو الوجوه الدينية والطائفية.

إن السؤال المحوري في الكشح١، والكشح٢، يتمثل في الدلالات التي تكشف عنها ونستطيع أن نبلور عدة أنماط، وليس نمطا واحدا كشفت عنه الوقائع الدامية و"المؤسفة" التي تمت لمرتين في هذه القرية. يمكن لنا إيجاز دلالة ما حدث فيما يلي:

أولا: أن التقاليد التاريخية للتوحد والاندماج القومي المصري التي تشكلت حول الدولة القومية الحديثة أصابها الوهن الشديد، طيلة العقود الخمس الماضية، وهو ما ترتب على استراتيجيات النخبة السياسية في اللعب بالرموز والأفكار الفقهية المستمدة من الدين في الحياة السياسية والتعليمية والثقافية ، وتوظيفه في مجالات بناء وتأسيس الشرعية السياسية، وفي التعبئة السياسية والاجتماعية والتوازن السياسي، وضد القوى السياسية المعارضة بين الحين والآخر، فضلا عن إدخاله في النزاعات على الهوية ناهيك عن تناقضات النخبة السياسية في تلاعباتها بين سياسات وأخرى نقيضة، من الاشتراكية العربية إلى المشروع الخاص، من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية المقيدة.. الخ، من مشروعية

التأميم دينيا والمشروع العام، وقوانين الإصلاح الزراعي إلى عدم المشروعية الإسلامية له فيما بعد.. الخ. إن التلاعب السياسي بالأفكار والقيم الدينية والآراء الفقهية من قبل النخبة أدى إلى إضعاف الحداثة السياسية والقانونية والدولة الحديثة، ومن ثم أدى إلى تآكل التقاليد المؤسسة على المواطنة، وعاق إمكانية الإصلاح الديني سواء على الصعيد المؤسسي، أو التعليمي، أو الفقهي.

ثانيا: شيوع نمط استكاري من ردود الأفعال الحكومية والحزبية للأحداث، ثم المجاملات الشكلية بين رجال الدين، وبتحول الاستكار إلى إنكار حدود الحدث ووقائعه ومحاولة فرض حصار على المعلومات الأساسية، بحيث بدت الأحداث دائما يشوبها الغموض والالتباس والاضطراب، والتناقض كما في حالة الكشح١، والكشح٢. هذا المشهد النمطي يكشف عن محاولة بيروقراطية في أجهزة الإدارة وتطبيق القانون والأمن- لنفي المسئولية وهى جزء من ثقافة اللامسئولية التي شاعت في العقود العديدة الماضية في كافة قطاعات المجتمع وأجهزة الدولة، ومرجعها البطريركية في التربية، وفي أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية وفي الوظيفة العامة.

ثالثا: إن الحكومات المصرية المتعاقبة تميل إلى إسناد مسئولية مواجهة أحداث العنف ذو الطبيعة "الطائفية"- إلى جهاز الأمن، ودون مبادرة أو تحرك سياسي يحاول معرفة جذور وعوامل الأزمات، ويديرها ويتعامل معها بمجموعة من الاستراتيجيات والسياسات. والأمن نظرا وعملا وتطبيقا- تحركه مجموعة من السياسات والعقائد الأمنية والآليات.. الخ. وكشفت المعالجات الأمنية منذ الكشح١، و٢ عن أوجه خلل عديدة في الإدارة الأمنية لهذا النمط من الأزمات "الطائفية"، - نكرر نستخدم التعبير لشيوعه لا لدقته مؤقتا"- منها:

أ- غياب الخيال الأمني، والنزعة الوقائية.

ب- محاولة إخفاء المعلومات الأساسية حول الأحداث.

ج- البحث عن "أكباش فداء"، تتمثل في نظرية "المؤامرة الخارجية"، و"الأيدي العابثة في الظلام"- التقليدية التي لم تعد تجدي نفعا في عالم ثورة المعلومات والاتصالات.

د- فجوة في العقائد والتنشئة الأمنية والأداء، والتغير الجذري في المفاهيم القديمة، ولا سيما فجوة في التعامل مع مفاهيم وقيم وقواعد وأجيال حقوق الإنسان المختلفة، ثم الدور المؤثر لمنظمات وحركة حقوق الإنسان العالمية وتأثيرها في صنع السياسات والرأي العام الكوكبي. ومن ثم تشكل أية وقائع لانتهاكات حقوق الإنسان، حتى ولو كان فردا واحدا يمثل موضوعا للتعاضد والتضامن الكوكبي بين نشطاء الحركة بطول الدنيا وعرضها.

هـ- أن المعالجات غير السياسية تؤدي إلى تشويه صورة ومكانة الحكومة والنخبة السياسية في الإعلام الدولي ووسائطه الاتصالية المتعددة، بكل انعكاس ذلك على قرارات صناع القرار، والمؤسسات الدولية في العالم كله، ولا سيما دول الشمال.

رابعا: غياب أدوار الأحزاب السياسية في غالبية أحداث "العنف الطائفي" سواء في إدارة الأزمة، أو معالجة آثارها، وهو ما يشكل أعباءً على السياسة الأمنية والأجهزة الشرطية، التي تنفذها.

خامسا: شكلت حالة الكشح ١، ٢ تغيرا نوعيا -كما سبق وأن أشرنا- لعدة اعتبارات نرصدها فيما يلي:

١- عنف الثمانينيات وعنف التسعينيات في غالبه الذي مورس حول المواطنين المصريين الأقباط والمسلمين، جاء من الجماعات الإسلامية الراديكالية التي كانت توظف العنف "الطائفي" لتحقيق عدة أهداف منها إثبات قوتها وهيبتها لتجنيد الأعضاء الجدد، ثم الدعم النفسي لكوادرها داخل السجون، والمعتقلات، ومخاطبة أجهزة الإعلام الغربية، وإثبات أن ثمة عدم استقرار سياسي في مصر، وأن الدولة لا تستطيع حماية مواطنيها الأقباط، وأن العنف ضد الأقباط يمكن أن يستثير قطاعات واسعة من الرأي العام الغربي، بما يشكل قوة ضغط على النظام.. الخ. غير أن هذه

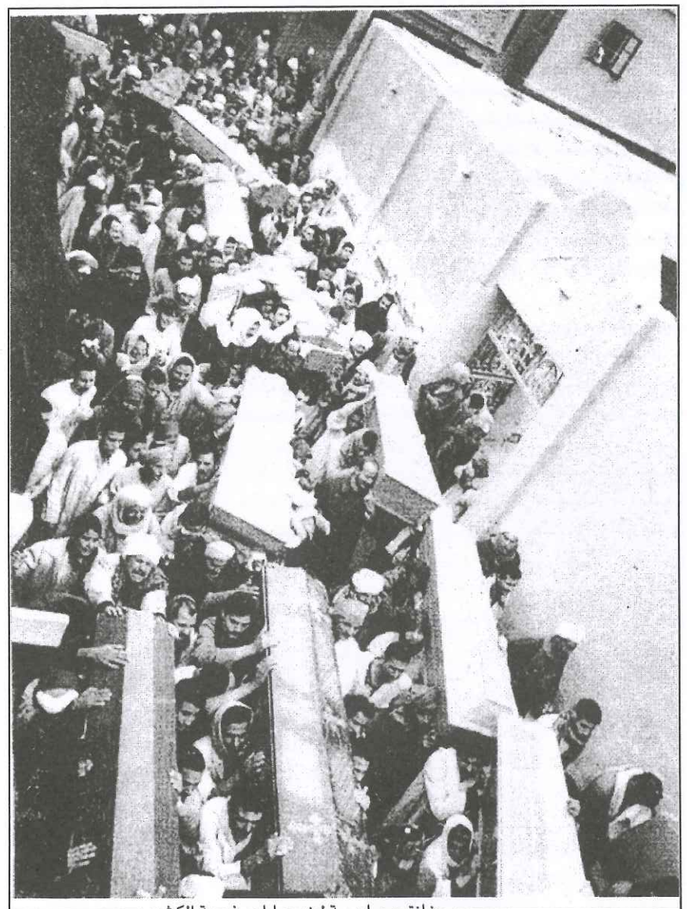

جنازة جماعية لضحايا مذبحة الكشح

آراء ومساهمات

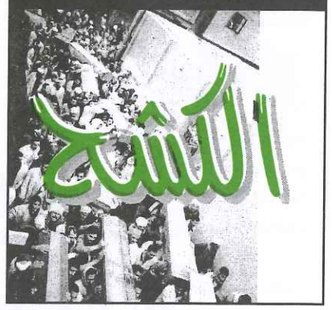

سواسية

الأهداف لم تتحقق كليا، ولبعض الوقت طيلة العقد المنصرم، قبل أن تتمكن الدولة من تخفيض معدلات العنف ذو الوجوه الدينية الذي كانت تمارسه الجماعات السياسية الإسلامية الراديكالية، وإحداث انكسار نسبي في هذه الموجات الطويلة للعنف.

٢- حدث تحول من العنف الراديكالي للجماعات السياسية الإسلامية، الجهاد والجماعة الإسلامية- بعد انحسار الموجات الطويلة لهذا النمط من العنف- إلى بوادر عنف جماهيري جنائي ذو "طبيعة طائفية"، وهو ما يشكل تحولا خطيرا في سوسيولوجيا العنف الجماهيري والتلقائي لأنه يكشف عن احتقانات اجتماعية لم تجد علاجا. هذا النمط من العنف العادي الذي يتحول إلى "طائفي" يؤدي إلى كسر بقايا الموحدات القومية وأسس ومعايير الاندماج القومي. ويكشف هذا النمط من العنف الجماهيري الطائفي، عن خطورة الدور الذي لعبته على مدى زمني طويل يعود إلى ثلاثة عقود و-يزيد- نمط من الثقافة الدينية الشعبية التي ركزت على الجوانب الطقوسية والفلكلورية والخرافات في ظل غياب ثقافة دينية سليمة تستند إلى صحيح الأصول والأفكار والتفسيرات الفقهية الدقيقة. كل ذلك أدى إلى شيوع نمط من التدين الشعبي ركز على الطقوس والشكليات، بل والخرافات التي تنتشر في بعض أشرطة الكاسيت في الريف والموالد مما أدى إلى تداخل بين هذه النزعة "الخرافية" و"الفلكلورية" في الثقافات الدينية الشائعة في الريف، وبين التدين الشعبي بما هو مجموعةمن العادات والإدراكات والتصورات الشائعة لدى العامة عن القواعد والقيم الدينية، والتي تخالف في غالبها صحيح الدين- ومع تضخم النزعة الفلكلورية والخرافية تتزايد عمليات إعادة إنتاج الصور المغلوطة والملتبسة عن الآخر الديني" وعن الدين الآخر في الوطن، ومن ثم شيوع الأنماط والصور النمطية المسبقة السلبية عن المسيحية والأقباط. وهو ما يشكل أرضية عمليات التحريض والتعبئة في أي خلاف عادي ينشب بين المواطنين العاديين في أمور تمس الحياة اليومية، وتحال إلى الأرضية الدينية لحسمها وفق قانون الأكثرية- الأقلية.

٣- لجوء بعض الأشخاص أو العائلات إلى إحالة النزاعات من المجال القانوني إلى المجال الديني لإضفاء حساسية عليها، وللحيلولة دون حسمها بالوسائل والقواعد والأجهزة القانونية والقضائية والأمنية للدولة الحديثة. وهو ما برز في الكشح٢، ألا وهو بناء أكشاك خشبية في الشارع الرئيسي بالقرية أمام محلات الأقباط وأمام مداخل بيوتهم. وقيل أن جهات الإدارة لم تنفذ أحكاما قضائية بإزالة هذه الأكشاك التي بنيت نتيجة لاعتبارات تقليدية، تتصل بعلاقات تقليدية وأولية بين أجهزة الحكم المحلي، الشعبي، ومن منحوا تراخيص هذه الأكشاك.

٤- بروز ظواهر العودة إلى أنماط القوة التقليدية وهياكلها وعلاقاتها داخل أجهزة الإدارة والمحليات والأجهزة الشعبية. وهى ظاهرة بالغة الخطورة لأنها تعني أن العلاقات العائلية والعشائرية أصبحت داخل جهاز الدولة الحديثة، وذلك كنقيض لقواعدها وقيمها وتقاليدها. ويبدو أن تنشيط هذه الهياكل التقليدية للقوة وشبكاتها وعلاقاتها جاءت لاعتبارات تمس أزمة الدولة الحديثة وتآكل قيمها الأساسية، وأزمة دولة القانون، ناهيك عن توظيف النخبة السياسية لرموز وهياكل القوة التقليدية في الصعيد والريف المصري عموما- وداخل حتى المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد.. الخ. كما في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٩٩٥- كوسائط في علاقاتها السياسية والقانونية بالمواطنين، ومن هنا وظف هؤلاء هذه العلاقة مع الدولة ونخبة الحكم، في مد نفوذهم داخل هذه الهياكل الدولتية.

٥- نمط الإدارة القرابية أو العشائرية في الكشح والصعيد، وسياسة التوطين في الإدارة التي تمت منذ عقدين أو يزيد أدت إلى تداخل المفاهيم والعلاقات الأولية والقرابية والعشائرية- أو التي تعتمد على أسطورة أولية- لعراقة المحتد أو الأصل.. الخ- تسيطر على الخيال الجماعي كالعرب والهوارة وغيرها في تسيير الإدارة، ومن ثم تغليب معايير الولاء القبلي والعشيري والعائلي والديني على معايير دولة القانون والمواطنة والمساواة، وتحل كافة الأزمات والمشاكل وفق المعايير التقليدية والعرفية.

٦- تخصيص الموارد والمصالح والمزايا الاجتماعية والاقتصادية والتراخيص، يتم على أسس ذات طابع عشائري وعائلي، وديني على خلاف القانون وقواعد الدولة الحديثة، أو توظيف السلطات والصلاحيات المخولة للإدارة في أمور ومصالح تناهض مصالح أخرى على أسس دينية كما في حالة تراخيص الأكشاك.

٧- تطبيق قانون الدولة الحديث- لم يعد التزاما على سلطات الإدارة تطبيق قانون الدولة -وإلا تعرض المخالف لحكم القانون والمحاسبة-، وإنما أصبح يخضع لآليات تسوية، ولاعتبارات ذات طابع تقليدي وأولي كالقرابة والعائلة والعشيرة والدين.. الخ.

٨- نزوع بعض الجهات المنوط بها تطبيق القانون إلى إلقاء الاتهامات الجزافية دون تحقيق أو معلومات أو صدور أحكام قضائية، وهذا الاتجاه يشكل خطورة لأنه يعمق الخلافات، ويعيد إنتاج جذور الشقاق القومي، ويساهم في توظيف أجهزة الإعلام الكونية لهذه السياسة في التأثير على صورة ومكانة الحكومة خارجيا.

٩- إنتشار ظاهرة حوادث حمل السلاح بدون ترخيص -وعلى خلاف القانون- بما يؤدي إلى احتمالية وقوع حادث عنف ذات وجوه طائفية، ودينية كما حدث في الكشح٢ وبما يشير إلى ضرورة التصدي لهذه الظاهرة الوبيلة بكل قوة القانون وأجهزة تطبيقه.

١٠- الدور الذي يلعبه بعض رموز القوة التقليدية في الريف في إثارة الشائعات ومن ثم مفاقمة الأزمات الطائفية بما يشير إلى مشكلة في نظام تعليم وتدريب هؤلاء.

أخيرا.. ثمة ملامح تبدو لشيوع أنماط ثقافية لا تسامحية في أوساط اجتماعية عديدة. وهى أمور تشير إلى اختلالات وعوامل بنائية تتمثل في أزمة النظام التعليمي برمته، والتعليم الديني على وجه الخصوص، ويتطلب إصلاحا حقيقيا. ثم دور الإعلام في إشاعة نزعة تسلطية لا عقلانية ساهمت في إشاعة أجواء من العنف في الحوار، والتنابذ، وغياب التسامح الفكري والعنف اللفظي والرمزي بما يساهم في إنتاج أجواء تحض على استبعاد الآخر الفكري والسياسي، والمذهبي والديني، و... الخ ❖

إضاءة

مصر: إصلاح النظام السياسي معبرنا للألفية الجديدة

سواسية تزامنا مع الاحتفالات بمرور ٥١ عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يومي ٦، ٧ ديسمبر ١٩٩٩ بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة ملتقاها الفكري السنوي السابع تحت عنوان "حقوق الإنسان في مصر على مشارف القرن الحادي والعشرين" وقد شارك في الملتقى أكثر من ١٨٠ مشاركا من بين أساتذة القانون والجامعات والمحامين والصحفيين وممثلي المنظمات غير الحكومية والمشتغلين بالعمل السياسي والنقابي، وقد ناقش الحضور عبر ثماني جلسات عمل ١٨ ورقة تناولت بالدراسة والتقييم مختلف جوانب حقوق الإنسان وبخاصة خلال العشر سنوات الأخيرة. وخلصت الأوراق والتعقيبات والمناقشات إلى العديد من النتائج والتوصيات في مقدمتها:

١- التأكيد على أن حزمة التشريعات الاستبدادية في البنية القانونية في مصر، والتي تضفي المشروعية على انتهاك حقوق الإنسان وتجرم ممارسة الحريات الديمقراطية، تمثل تهديدا خطيرا لمفهوم الدولة القانونية، وبخاصة في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ وتعديلات قانون مكافحة الإرهاب وإحالة المدنيين للمحاكم العسكرية، والسلطات الممنوحة لجهات الإدارة والتي تتيح لها التحكم في حق المواطنين في التنظيم سواء من خلال الأحزاب أو الجمعيات أو النقابات أو الاتحادات.

٢- أكدت المداولات على أن السنوات الأخيرة شهدت مظاهر عديدة للعدوان على استقلال القضاء، وبخاصة الانتقاص من الاستقلال المالي والإداري للسلطة القضائية. كما أشارت إلى أن وجها أخر لتغييب معايير العدالة يتبدى في العدوان على استقلال مهنة المحاماة وهو ما يظهر في انتهاك حق المحامي في الاتصال بموكله، وذلك عبر إغلاق السجون ومنع المحامين من زيارة موكليهم داخل السجون، والمساس بسلامة المحامين بسبب مهنتهم.

٣- كما توقف المشاركون في الملتقى أمام عشرات من النصوص التي تصادر حرية الرأي والتعبير والإبداع والفكر والبحث العلمي، ومصادرة حق المواطنين في الاحتجاج السلمي عبر التظاهر والاعتصام والإضراب. وأكدت المناقشات في هذا الإطار أهمية تفعيل تلك الحقوق والدفاع عنها باعتبارها أداة رئيسية للبناء الديمقراطي.

٤- وحول انتهاكات الحق في الحياة، أشارت المناقشات إلى تعدد مصادر انتهاك هذا الحق في مصر، وفي مقدمة ذلك المواجهات الدامية التي شهدها عقد التسعينات بين أجهزة الأمن والجماعات الإسلامية المسلحة والتي أدت إلى مصرع نحو ١٣٢٠ شخصا، وفي حين أكدت المناقشات على مسئولية الطرفين عن انتهاكات الحق في الحياة، فقد شددت أيضا على أن جانبا كبيرا من أعمال العنف يعود إلى غياب الديمقراطية والحريات العامة وانتهاج سياسة أمنية متشددة تستخدم العنف التشريعي ولا تكترث بمقتضيات احترام القانون وضمانات حقوق الإنسان. وتطرقت المناقشات كذلك إلى أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم العسكرية منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٩ والتي طالت ٩٦ شخصا كمصدر آخر لانتهاك الحق في الحياة، علاوة على اتساع دائرة الوفيات نتيجة التعذيب وسوء المعاملة وحرمان السجناء من الرعاية الصحية. ولفتت مداولات الملتقى النظر إلى وقائع عديدة لانتهاك الحق في الحياة من خلال توسع الشرطة في استخدام الأسلحة النارية في تعقب التجمعات والاحتجاجات السلمية.

٥- نبهت مداولات الملتقى إلى استشراء ممارسات التعذيب بحيث يمكن القول إنها صارت تعبيرا عن سياسة منهجية وليس مجرد تجاوزات من رجال الشرطة، وهو الأمر الذي يعززه الحماية القانونية التي يحظى بها مرتكبو جرائم التعذيب والتي تؤدي إلى إفلاتهم من العقوبة، وبخاصة عندما يكون ضحايا التعذيب من السياسيين حيث يحرم القانون ضحايا التعذيب من تحريك الدعوى بشكل مباشر ضد من عذبوهم، ويترك هذه المهمة لسلطات التحقيق التي تتقاعس في معظم الحالات عن تحريك الدعاوى ضد ضباط الشرطة المتهمين بارتكاب تلك الجرائم، فضلا عن تقاعس النيابة عن إحالة الضحايا للطب الشرعي لإثبات إصابتهم، وامتناعها عن الرد على شكاوى منظمات حقوق الإنسان وعدم إعلانها لنتائج التحقيقات المفترض أن تجريها في هذه الشكاوى، وتكفي الإشارة هنا إلى أن وعود النائب العام بإعلان نتائج التحقيقا ت في ملابسات وفاة المحامي عبد الحارث مدني عام ١٩٩٤، لم تفض إلى شئ رغم مرور خمس سنوات على هذه الوعود. وفي ظل هذه العوامل مجتمعة، فقد بلغ عدد الوفيات نتيجة التعذيب وسوء المعاملة وتردي الأوضاع داخل السجون ما لا يقل عن ١٢٠ حالة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى فبراير ١٩٩٩ .

٦- نبهت مداولات الملتقى كذلك إلى توسع النيابة العامة في استخدام صلاحيات الحبس الاحتياطي للتنكيل بالمعارضين السياسيين وهو ما سجلته عشرات من الوقائع، وشددت

المناقشات في هذا الإطار على ضرورة الفصل بين سلطة الاتهام التي تسند للنيابة، وسلطتي التحقيق والإحالة اللتان ينبغي أن تسندا للقضاء وأن أوامر الحبس الاحتياطي لا ينبغي أن تصدر إلا من خلال قضاة التحقيق والإحالة، وضرورة أن يكفل القانون تعويضا عادلا للمحبوسين احتياطيا إذا ما ثبت براءتهم أو قضى بحفظ التحقيقات أو بعدم تحريك الدعوى ضدهم. وفي هذا الصدد طالب المشاركون بإلغاء حالة الطوارئ وتعديلات قانون مكافحة الإرهاب.

٧- ومن منظور الحق في المشاركة السياسية وإدارة الشئون العامة للبلاد، أكد المشاركون استحالة إعمال الحق في التداول السلمي للسلطة في ظل ترسانة القوانين التي تفرغ التعددية السياسية من مضمونها وتحاصر النشاط السيا سي داخل مقار الأحزاب، وتكرس هيمنة وزارة الداخلية على مجمل العملية الانتخابية، وتضفي حماية فعلية على جرائم التزوير والبلطجة بإسقاط تلك الجرائم بمرور ستة أشهر على آخر إجراء للتحقيق في تلك الجرائم، فضلا عن أعمال الملاحقة التي تطول المرشحين المعارضين وأنصارهم ، وهو ما تمخض عمليا عن هامشية تواجد المعارضة داخل البرلمان وتكريس هيمنة الحزب الواحد وبخاصة في انتخابات ١٩٩٥ التي لم تحصل فيها أحزاب المعارضة مجتمعة على أكثر من ٢,٥٪ من تقاعد البرلمان.

في عشر سنوات:
- **١٣٢٠ شخصا ضحايا العنف المتبادل**
- **المحاكم العسكرية تصدر ٩٦ حكما بالإعدام**
- **١٢٠ حالة وفاة داخل السجون ومراكز الاحتجاز**
- **هجمة تشريعية واسعة على المجتمع المدني**

٨- وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكدت مداولات الملتقى على الأضرار الفادحة التي ألحقتها برامج التكليف الهيكلي بالحق في العمل على وجه الخصوص وبحقوق الفئات المهمشة بشكل عام نتيجة لتراجع دور الدولة وانسحابها وتقليص الإنفاق العام على الخدمات الضرورية للمواطنين وبخاصة في مجالي التعليم والصحة. وأشارت إلى ارتفاع معدلات البطالة وبخاصة من الإناث.

وعلى صلة بذلك فقد استعرضت مداولات الملتقى مظاهر الهيمنة على النقابات العمالية وصور التعدي على حقوق العمال في ممارسة حرياتهم النقابية ومصادرة حقوقهم في اختيار ممثليهم في المستويات المختلفة للتنظيم النقابي. وأكد بعض المشاركين على ضرورة النضال من أجل تعددية نقابية وإنهاء احتكارية العمل النقابي التي تقتل الحركة النقابية، كما طالبوا بأن تلتزم الدولة بانتهاج سياسة عادلة توفق فيها بين تشجيع بناء المدن الصناعية الجديدة وبين ضمان حقوق العمال النقابية بحيث لا يصبح وأد الحرية النقابية في المدن الجديدة أحد التيسيرات التي تقدمها الدولة للمستثمرين.

٩- خلصت مداولات الملتقى إلى أن المجتمع المدني يتعرض منذ عام ١٩٩٣ إلى هجمة عاتية تستهدف خنقه وجدت تعبيرها في نصوص القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن النقابات المهنية وتعديلاته التي أفضت إلى حرمان النقابات المهنية من حقها في تشكيل مجالس إدارتها وانتهت إلى فرض الحراسة على عدد من النقابات، فضلا عن الهجمة على الصحافة التي وجدت تعبيرها في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ قبل إسقاطه، وفرض مزيد من القيود على حرية إصدار الصحف عبر تعديلات قانون الشركات المساهمة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١، واستدعاء أحكام قانون العقوبات لترويع الصحفيين عبر التوسع في حبسهم في جرائم النشر، وقد توجت هذه الهجمة بقانون الجمعيات رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي لا يقل سوءاً عن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤. والمفارقة هنا أن المشاركين لم يطالبوا هنا بقانون جديد يلاحق تطور مفاهيم العمل الأهلي على أعتاب قرن جديد، بل كانت المطالبة بالعودة مائة عام للوراء باعتبارها كانت أكثر تقدما حيث أجاز فرمان عثماني عام ١٩٠١ للمواطنين حقهم في تشكيل الجمعيات دون تدخل وبمجرد الإخطار!!. وقد قدمت مقترحات من جانب المشاركين توصي بتشكيل لجنة تحتضنها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وتختص بالدفاع عن المجتمع المدني في مواجهة الهجمة المستمرة ضده من بداية التسعينيات.

١٠- في ختام أعمال الملتقى أكدت المداخلات على أن إعادة الاعتبار لحقوق الإنسان في مصر يتطلب توحيد جهود مختلف التيارات الفكرية والسياسية للعمل من أجل بناء دولة ديمقراطية، وشددت على أن هذا المطلب لا ينبغي تأجيله سواء بدعوى إعطاء الأولوية للإصلاح الاقتصادي أو لمواجهة التحديات الخارجية أو لاعتبارات الخصوصية وشددت المداخلات على العمل من أجل: إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتوفير ضمانات حقيقية لانتخابات حرة نزيهة، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب وحرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام وكفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، وتكثيف الجهود من أجل وضع أسس جمهورية برلمانية يكون الشعب فيها مصدرا للسلطات، ويعتمد تشكيل الحكومة فيها على الحزب أو الأحزاب التي تفوز بالأغلبية في انتخابات تتسم بالنزاهة، وتصبح فيها الحكومة مسئولة مسئولية تضامنية أمام البرلمان، ويصبح رئيس الدولة رمزا للوطن وحكما بين السلطات ويجري انتخابه من بين أكثر من مرشح وبما لا يزيد عن مدتين متتاليتين.

وأخيرا يجدر التنويه إلى أن تنظيم هذا الملتقى قد اتسم بدرجة عالية من التشاور والتنسيق والتعاون بين ستة من منظمات حقوق الإنسان إلى جانب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز هشام مبارك للقانون، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، دار الخدمات النقابية، جماعة تنمية الديمقراطية، مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف. كما حظى هذا الملتقى بمشاركة أوسع في إعداد أوراقه من جانب عدد من مراكز البحث المتخصصة شملت مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مركز أفق للبيئة والتنمية، ومركز دراسات المرأة الجديدة، مركز دراسات التنمية البديلة، وملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

إضاءة

الديمقراطية وحقوق الإنسان في برنامج حزب التجمع

سواسية أصدر حزب التجمع برنامجه العام الجديد تحت عنوان "بناء مجتمع المشاركة الشعبية" مؤكداً في أكثر من جزء فيه على جوهر الديمقراطية، وحدد أولوياته للعمل السياسي في ثلاث نقاط رئيسية وهى احترام حقوق الإنسان واحترام التعددية الاجتماعية والسياسية التي لا تستبعد أية جماعة،والتداول السلمي لسلطة الحكم وهو ما اعتبره الكثيرون تحولا إيجابيا وخاصة وأنه يأتى من حزب يساري، وشجع مركز القاهرة على عقد مائدة مستديرة حول برنامج الحزب دعا فيها قيادات حزب التجمع وممثلي التيارات السياسية الموجودة على الساحة.

فى البداية، أوضح بهى الدين حسن مدير المركز أن برنامج حزب التجمع أبرز اهتماما غير عادى بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان -مقارنة بالبرنامج السابق- إلى حد جعله أحد مهام الحزب الأساسية النضال من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان،وأن الديمقراطية هي أفضل نظام سياسي لنضال حزب التجمع وأنها أفضل السبل لنشر الفكر الاشتراكي.

بدأ د/إبراهيم العيسوى -أحد أبرز قيادات الحزب- بتوضيح الملامح العامة التى تناولها برنامج الحزب، وأكد أن الإضافة الجوهرية التى قدمها البرنامج هى بناء مجتمع المشاركة الشعبية، وأن تطوير وإنضاج الأهداف القديمة فى البرنامج السابق وهى الاشتراكية والحرية والوحدة، استدعى الإعلاء من شأن المسألة الديمقراطية وبلورة فكر متكامل حول قضية المشاركة، و مشيرا لأن الوصول إلى الاشتراكية لا بد وأن يمر بمرحلة تمهيدية أطلق عليها مسمى مجتمع المشاركة .

وأوضح إبراهيم العيسوى أن التحالف الذى بنى عليه فكر التجمع هو تحالف واسع لا يستهدف الاشتراكيين بالمعنى الضيق للكلمة وإنما يستهدف بناء مجتمع المشاركة على أساس التنمية الوطنية المستقلة فيتسع التحالف ليشمل قوى المجتمع. ويتوجه البرنامج إلى عشر فئات اجتماعيه يعبر عنها ويدافع عن مصالحها، وهم عمال الصناعة والخدمات،وفقراء الريف،وغالبية الطبقة الوسطى والمحرومون والمهمشون والفقراء، بالإضافة إلى الرأسمالية المنتجة، والمشتغلين بالبحث العلمى والتكنولوجى،ودعاه نشر الديمقراطية كسلوك وثقافه وأسلوب عمل. ويهدف البرنامج إلى تأمين قدر من الحصانة للمجتمع وللاقتصاد ضد الهزات الخارجية، والعمل على بناء نواه قويه من الاقتصاد تتداخل وتتشابك فيها القطاعات الاقتصادية فيما بينها أكثر ما تكون متشابكة مع الخارج.

وأكد أن البرنامج الجديد يهدف إلى تأمين حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويطالب بإشراك الجماهير فى الحكم بأساليب شتى،كما يهدف إلى إطلاق الحرية الكاملة للقطاع الأهلى من نقابات وجمعيات، والمناداة بحرية وتعددية وسائل الإعلام وكسر احتكار الدولة لها.

وأرجع تأكيده على فكرة بناء مجتمع المشاركة إلى العبرة المأخوذة من الأخطاء والمخاطر التى وقعت فيها النظم التى همشت الديمقراطية وحقوق الإنسان واعتبرت أنه يكفى توفير لقمة العيش أو المقايضة بها، وجاء التأكيد على المشاركة الديمقراطية باعتبارها حقوق أصيلة تضمن الدافعية والفاعلية للعمل ومن ثم تضمن تسارع عمليات التنمية وكفالة عدالة فرص توزيع ثمار التنمية .

وأعتبر حسام بدراوى (حزب الوفد) فى مداخلته أن بناء مجتمع المشاركة الشعبية يناسب المرحلة التى نمر بها، وخاصة وأن النخبة لم تعد قادرة وحدها على إحداث تغيير للواقع، وإن رأى أن النظرة إلى إسرائيل وكيفية التعامل معها لم تكن متسقة مع الهدف الذى وضع، ألا وهو العمل على توثيق التعاون العربى واستكمال تحرير الأرض .

وأوضح د/ يسرى مصطفى المدير التنفيذي بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنه بالرغم من تجديد البرنامج للكثير من أفكاره وخاصة فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان إلا انه لم يقدم أية رؤية جديدة فيما يتعلق بموضوع المرأة مع أنها ترتبط ارتباطاً قوياً بقضيتى التنمية والمشاركة، أيضا غير وارد فى البرنامج قضايا المعوقين، كما تجاهل البرنامج المواثيق الدولية التى لم توقع عليها مصر وطالب فقط باحترام حقوق الإنسان الموضحة فى المواثيق التى وقعت مصر عليها، وأوضح أن بعض الصياغات توحي بتحفظ البرنامج تجاه حركة حقوق الإنسان العالمية، خاصة عندما ذكر البرنامج وجوب رصد حالات الاعتداء على حقوق الإنسان بأنفسنا ودون إشعار من أى جهة، رغم وجود منظمات لها احترامها دولياً

وأ وضح إبراهيم العيسوي أن الغرض من المناداة بضرورة القيام برصد انتهاكات حقوق الإنسان بأنفسنا لم يكن القصد منه التحقير من الجهات الأجنبية ولا التهوين من شأنها ولا افتراض أنها دائماً متآمرة علينا، إنما كان القصد إعطاء الأولوية لأنفسنا فى كشف انتهاكات حقوق الإنسان، وأوضح أنه لم يكن المقصود احترام المواثيق الدولية الموقع عليها فقط وإنما كان المقصود احترام حقوق الإنسان والتى نصت عليها المواثيق الدولية بصفة عامة، وبالتالي فهو خطأ في الصياغة .

وأشاد حافظ أبو سعده أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالبرنامج وبنظرته إلى حقوق الإنسان وان رأى أن الجانب السياسى فى برنامج حزب التجمع فى حالة اهتزاز وأرجع ذلك إلى طبيعة المرحلة التى أعد فيها البرنامج وخاصة مع تنامى الفكر الرأسمالى والذى اتضح فى كتاب "إعادة نهاية التاريخ" وكتاب "انتصار الرأسمالية" ومن هنا كان طرحه لفكرتى التنمية المستقلة والمشاركة الشعبية كمرحلة وسط . وأكد على ضرورة الربط بين الفكر الاشتراكي والديمقراطية وحقوق الإنسان ، ومحاولة تغيير الصورة النمطية عن الفكر الاشتراكى

باعتباره يصادر كل الحريات ولا يعتمد التعددية بالتأكيد على أن الاشتراكية هى فكرة تستهدف الإنسان وتقدمه وتتكامل مع احترام حقوق الإنسان بصفة عامة .

أوضح فاروق العشرى ممثل التيار الناصرى أن التجمع لم يكن طارحاً الاشتراكية كهدف وإنما طرح البعد الديمقراطى والإصلاح الديمقراطى للوصول إلى إصلاح بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وانتقد قصور البرنامج فى طرحه آليات تحقيق الاشتراكية والإصلاح السياسى فى الواقع. وذكر أن البرنامج لم يتحدث عن المرحلة السابقة لوجود مجتمع المشاركة الشعبية وهى المرحلة التى تحتاج المزيد من النضال والكفاح والمزيد من التحالفات والعمل الجماهيرى من القاعدة لتصل إلى إمكانية وجود هذا التجمع.

انتقد مجدى قرقر ممثل التيار الإسلامى التوجه الليبرالى لحزب التجمع وعلل ذلك بغياب دور الدولة فى البرنامج، وإعلاء قيمة المشاركة الشعبية والليبرالية السياسية دون أية ضوابط مما يعنى تمكين الليبرالية الاقتصادية والثقافية. وتساءل عن المقصود بالديمقراطية البرلمانية، وهل تعنى سلطات أكثر للسلطة التنفيذية بعيدا عن سلطات رئيس الجمهورية أم أن المقصود منها تهميش دور رئيس الجمهورية، وأكد أن النظام الأصلح لمصر هو أن يكون دور رئيس الجمهورية محورياً على أن توضع ضمانات تقلص من فرص الاستبداد . وأثار مجدى قرقر موقف التجمع من الإسلام السياسى ونظرتهم الاستبعادية له، وانتقد أيضا استبعادهم للدائرة الإسلامية، فالبرنامج يأخذ فى أولوياته علاقة مصر بالدول العربية ودول حوض النيل ثم إفريقيا واستبعد البعد الحضارى للإسلام.

و أشاد نجاد البرعى مدير جماعة تنمية الديمقراطية بمزج البرنامج بين الحريات السياسية ودفاعه عنها وتأكيده على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت، ولكنه لفت النظر إلى ما جاء بالبرنا مج بشأن مواجهة الإرهاب وتسا ء ل إلى أى مدى يمكن اعتبار المواجهة الأمنية رشيدة ، فتحت عباءة المواجهة ترتكب العديد من الانتهاكات.

أكد حسين عبد الرازق عضو المكتب السياسي لحزب التجمع ورئيس تحرير مجلة اليسار أن الاهتمام بالديمقراطية لم يأت فجأة بل هو موجود قبل تأسيس التجمع لإيماننا باستحالة تحقيق تقدم اقتصادى أو اجتماعى أو تحرر وطنى أو اشتراكية دون ديمقراطية سياسية. وردا على ما أثير حول قضية الصراع العربى الإسرائيلى أوضح أنه فى ظل الظروف الراهنة يصعب التصادم مع اسرائيل ولكن يمكن احتوائها وفرض حصار عليها ومنعها من الهيمنة.

أثار بهى الدين حسن في مداخلته وجود فجوة بين واضعى البرنامج ومسار النضال اليومى للحزب، يتضح ذلك في موقف الحزب من الإخوان المسلمين، وموقفه من نشر ثقافة حقوق الإنسان فهل هناك ترجمة لما طرحه البرنامج على الصعيد العملي؟ .

أضاف د/ يسرى أن مفهوم البرنامج للتحالف ضيق، وأكد على ضرورة توسيع هذا المفهوم ليضم فاعلين موجودين على الساحة، فعندما يدافع البرنامج عن حقوق الإنسان فان قوى وحركات حقوق الإنسان تدخل معه فى تحالف إستراتيجي، وعندما يدافع عن حقوق المرأة فحركة المرأة تكون فى اعتباره.

أوضح إبراهيم العيسوى فى تعقيبه على الانتقادات الموجهة للبرنامج أن البرنامج عام، ولا يشكل برنامجا انتخابيا للحزب ومن ثم فإمكانية التطوير قائمة، أيضا لا يمثل البرنامج رؤية كل عضو في التجمع وإنما يمثل ما تم التراضى عليه، وأكد أن فكر ة الاشتراكية تتعرض إلى الاهتزاز ، وليس معنى ذلك أن التجارب الاشتراكية السابقة كانت هزائم ولكن هناك إدانة ضريحة لإهمال البعد الديمقراطى في هذه التجارب. وحول ما أثير بخصوص تجاهل الرؤية الإسلامية الحضار ية أكد أن هناك تقارب فى العديد من المفاهيم والرؤى مع الإسلاميين منها مفهوم توزيع الدخل وحماية الفقراء ، والبرنامج خصص جزءا منه لتوضيح موقفه من الدين أكد فيه احترام الأديان وحرية الاعتقاد وميل الأديان إلى الوسطية ونبذ الإرهاب، كما جرى التأكيد على الخصوصية الحضارية في تنا ول البرنامج لقضية العولمة. وأخيرا دعا كل القوى الاجتماعية والسياسية للدخول في حوار مؤكدا أن البرنامج يحتوى على العديد من المواقف والأفكار والقضايا التى يمكن على أساسها تكوين تحالفات قوية تواجه سلطة الدولة وتستطيع من خلالها إحداث تغيير عبر صندوق الانتخاب.

الذكرى الخامسة عشر لاغتيال المفكر الإسلامي محمود محمد طه

نظمت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان بالتعاون مع منتدى الحوار الديمقراطي في ١٨ يناير عام ٢٠٠٠ يوما للاحتفال بالذكرى الخامسة عشر لإعدام المفكر الإسلامي المجدد الأستاذ محمود محمد طه على يد سلطة جعفر النميري الدينية في ١٩٨٥ .

وقد جاء الاحتفال متضمنا لعدد من الفقرات، منها عرض شريط فيديو للمحاكمة الصورية التي حكمت بالإعدام على المفكر، إضافة إلى سماع شهادة بعض من عاصروا وعايشوا تلك الفترة. كما شهد اليوم الاحتفالي ندوة خاصة بالمناسبة تحدث فيها الأستاذ طه إبراهيم مذكراً بالأحداث والتفاصيل التي صاحبت وأدت إلى الاغتيال السياسي- الجسدي. كما تحدث د. حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية مؤكدا على ريادية الدور الذي قام به الأستاذ محمود طه في البحث الفكري والتأملي والذي قاده إلى طرق أبواب كثيرا ما شجبت ورفض بحثها بواسطة السلطة الدينية. وأشار في هذا السياق إلى أن الأستاذ محمود طه كان قد توصل في اجتهاداته وفكره إلى نتائج وآراء مازال المفكرون الإسلاميون في بدايات طريقها وبعضها أكدته الأحداث والوقائع. واختتم د. حيدر حديثه مؤكدا على ضرورة استلهام العبر والعمل على التنقيب والبحث الدؤوب في التراث الفكري العميق الذي تركه محمود طه وفي نهاية ا لاحتفال تحدث د. فتح الرحمن الأمين العام للمنظمة السودانية . وقد أكد أن الأستاذ محمود محمد طه يعد من أول المدافعين والساعين بفكرهم واجتهاداتهم على ترسيخ حقوق الإنسان ،متبنيا في ذلك أكثر المداخل حساسية وتعقيدا، وهى المدخل الديني. واستشهد في ذلك باجتهاداته وآرائه المتعددة الداعية إلى الحرية والسلام. واختتم د. حمودة حديثه مؤكدا أيضا على ضرورة مواصلة البحث في الموضوعات التي يثار حولها الخلاف بين فهم النصوص الدينية وقيم ومفاهيم حقوق الإنسان .

من مكتبة المركز <> من مكتبة المركز <> من مكتبة المركز <> من مكتبة المركز <> من مكتبة المركز

فاروق الكيلاني.
استقلال القضاء.- ط.٢- بيروت: المركز العربي للمطبوعات، ١٩٩٩- ٥٧٤ص؛ ٢٤سم.

يعالج الكتاب مفهوم استقلال القضاء وعناصره، ومقتضيات استقلاله ومقومات حمايته، ولا سيما في الإسلام. ثم يعرج المؤلف إلى وظائف استقلال القضاء ومدى الحرص على الضمير القومي للقضاء، ومن ثم تحقيق العدالة والسلام الاجتماعي وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم؛ فضلا عن حراسة الدستور، ثم يدلف إلى استقلال القضاء في مواجهة السلطتين التنفيذية التشريعية، ومن ثم التدخل في شئون القضاء والدعاوى ومدى تأثير ذلك على القضاة والخصوم على السو اء، ثم يعرض لآليات القضاء من حيث استقلالية إدارته واجتماعاته وتعيين القضاة وتثبيتهم وضمان هيبتهم واحترامهم وحيادهم وعمليات التغيير وضروراته.

جمال البنا
الإسلام وحرية الفكر. - القاهرة: دار الفكر الإسلامي ١٩٩٩- ٢٠٨ ص؛ ٢٣ سم. يضم الكتاب كل ما كتبه مؤلفه عن الإسلام وحرية الفكر، فضلا عن مناقشة آراء بعض المفكرين الإسلاميين في تلك القضية، ويرى أن حرية الفكر تشمل حرية المعارضة السياسية، والنقد الاجتماعي، وحرية البحث العلمي وحرية تكوين الهيئات، كما يرى المؤلف "أن الحرية في الإسلام تتبع من الحق، ولكن هناك حرية واحدة ليس للحق رقابة عليها لأنها هي الوسيلة للتعرف على الحق وضبطه وهى حرية الفكر، يبدأ الكتاب بعرض "حرية الاعتقاد في الإسلام" كما صورها القرآن والموقف من المرتد، ثم ينتقل إلى حرية الفكر والا عتقاد، وضماناتها ثم يعرض لعلاقات الإسلام والعلمانية وموقع الحرية لدى كليهما وشواهد ذلك من القرآن، والإيمان والكفر وطبيعتهما ووظائف الرسل، وعدم وجود حد دينوي للردة.

عبد العزيز التويضي
تطور التجربة الدستورية والسياسية بالمغرب.
محاضرات في القانون الدستوري -(القسم الثاني) -الطبعة الأولى - يناير ٢٠٠٠-١٥٦ صفحة

دراسة تتناول التجارب السياسية والدستورية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال في إطار المحاولات المتعددة لدسترة الملكية التقليدية وإرساء دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات الديمقراطية، ومن ثم فهى تعرض لأبرز محطات الصراع السياسي بين المؤسسة الملكية والأحزاب والقوى السياسية والديمقراطية، وانعكاسات هذا الصراع على التجربة السياسية والدستورية بالمغرب على مدى أربعة عقود.

يقدم الفصل الأول نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية قبل قيام الدول الحديثة في عهد الاستقلال، ويتوقف في الفصل الثاني أمام تجربة الحكم في السنوات الأولى من الاستقلال وحتى فشل التجربة البرلمانية الأولى وإعلان حالة الاستثناء، ويعرض في الفصل الثالث التطورات السياسية التي رافقت رفع حالة الاستثناء والانفتاح على المعارضة في إطار تسوية سياسية تمحورت حول قضية الصحراء. وخلال الفصلين الرابع والخامس يستعرض الكاتب التطورات السياسية التي شهدتها حقبة التسعينات والتي توجت بدعوة أهم القوى السياسية المعارضة إلى قيادة الحكومة في ربيع ١٩٩٨.

محمود شريف بسيوني.
مدخل في القانون الإنساني الدولي والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة.
- سيراكوزا: المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، ١٩٩٩- ١١٧٩ص؛ ٢٤سم.

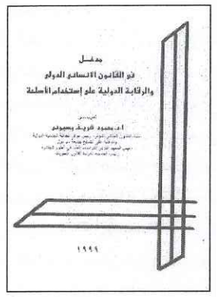

الكتاب عبارة عن جزءين، الأول يغطي محاور الندوة التي عقدت بالمعهد العالي للعلوم الجنائية بمدينة سيراكوزا- إيطاليا، وتناولت الإطار العرفي للقانون الدولي الإنساني، وكذا تطوره ونطاق تطبيق أحكامه وواقع النز اعات المسلحة المعاصرة. والمضمون التاريخي لمبادئه والتحكم في السلاح في كل من قانوني جينف ولاهاي.

كما عرضت المضامين التاريخية لمبادئ القانون الدولي الإنساني في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي والالتزام بتنفيذه أحكامه، وحظر وتقييد استخدام الأسلحة التقليدية وكذا إنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد من خلال معاهدة أوتاوا.

أما الجزء الثاني فهو بعنوان دليل الرقابة على أسلحة الدمار الشامل وإزالتها، وألفه باري كليمان، فقد عرض للقيود المفروضة على استخدام الأسلحة والأطر القانونية لذلك والرقابة على التسلح في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأيضا منع الانتشار النووي والرقابة على الأسلحة البيولوجية، والمناطق الخالية من الأسلحة ومدى التحقق من ذلك فضلا عن المنازعات وعدم الالتزام من قبل بعض الدول أما الفصل الأخير فيطرح آليات التنفيذ الوطني من إنفاذ المعاهدات والتحقق إلى حماية الحقوق والمصالح الخاصة و انتهاء بفرض العقوبات والمساعدة الجنائية.

حسنين توفيق إبراهيم
الدولة والتنمية في مصر (الجوانب السياسية: دراسة مقارنة)
القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠- ٣٨٧ صفحة.

دراسة تستهدف رصد وتحليل أبرز الجوانب والمتغيرات السياسية لدور الدولة في مصر في عملية التنمية في الوقت الراهن وخلال المستقبل المنظور، وكيفية تأثير هذه المتغيرات على دور الدولة بحيث تجعلها قوة دافعة للتنمية أو معوقة لها. ما تحاول الدراسة أن تجيب أيضا على عدد من التساؤلات تتعلق بمدى ما يمكن أن تؤدي إليه سياسة الخصخصة وتدعيم دور القطاع الخاص والمبادرة الفردية، في تدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق درجة أكبر من التوازن بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع، فضلا عن تدعيم عملية التحول الديمقراطي، وما هي انعكاسات التغيير في علاقات الدولة وتحالفاتها الخارجية على بنيتها السياسية الداخلية. وتناقش الدراسة عددا من المفاهيم والقضايا النظرية المتعلقة بدور الدولة في عملية التنمية، وتسعى إلى استخلاص بعض الدلالات والمؤشرات من خلال التحليل المقارن لدور الدولة في عمليات التنمية في كل من كوريا الجنوبية والصين والبرازيل ونيجيريا والجزائر.

حاكموا الجلادين بدلاً من محاكمة صوت الضحايا

تعرب منظمات حقوق الإنسان المصرية عن إدانتها المطلقة للإجراءات التي اتخذتها السلطات بإحالة حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بتهمة تلقي أموال من جهات خارجية دون الحصول على موافقة السلطات المختصة، وهى التهمة التي سبق أن وجهت إليه بعد احتجازه على ذمة التحقيق في أعقاب صدور تقرير المنظمة حول الانتهكات التي شهدتها قرية الكشح في أغسطس ١٩٩٨.

ويستند الاتهام إلى تشريع استثنائي في ظل حالة الطوارئ، وهو الأمر العسكري رقم ٤ لعام ١٩٩٢ الذي يحظر تلقي الأموال، وتصل العقوبة في حدها الأدنى إلى سبع سنوات.

والمعروف أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد قبلت منذ عام ١٩٩٣ بمشاركة الهيئات الدولية المانحة في دعم الأنشطة والبرامج التي تضعها المنظمة وتتسق مع أهدافها، كما إن مصادر تمويلها معلنة للكافة بما في ذلك الحكومة وأجهزتها الأمنية.

وقد جاء استدعاء الأمر العسكري وإشهاره في وجه المنظمة في أعقاب إقدام المنظمة على إصدار تقريرها الشهير الموثق لجرائم التعذيب وممارسات العقاب الجماعي التي طالت مئات الموطنين في قرية الكشح في أغسطس ١٩٩٨، ليقطع بأن المحاكمة التي جرى التدبير لها منذ ذلك الوقت إنما تستهدف التنكيل بالمنظمة المصرية التي تجاسرت على كشف وتوثيق هذه الجرائم التي لم يفلت مرتكبوها من العقاب وحسب، بل تمت مكافأتهم بعد ذلك.

إن السلطات المصرية تدرك تماما تهافت الاتهامات المنسوبة للأمين العام للمنظمة، وتدرك أيضا أن أي محاكمة عادلة له لن تقود إلى إسقاط الاتهام وحسب، بل ربما تتحول عمليا إلى محاكمة علنية أمام الرأي العا م للمسئولين عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق المواطن المصري ولمن تواطؤا على هذه الانتهاكات أو تقاعسوا عن محاسبة مرتكبيها.

ومن ثم لم يكن غريبا أن يحرم أبو سعدة من حقه الدستوري في المثول أمام قاضيه الطبيعي وأن يحال إلى محكمة استثنائية يفتقد الماثلون أمامها لحقهم في الطعن في الأحكام الصادرة بحقهم أمام محكمة أعلى.

لقد بات واضحا أن الحكومة المصرية قد ضاقت ذرعا بالدور الذي تلعبه منظمات حقوق الإنسان في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ولم تعد تطيق الانتظار حتى انتهاء المهلة القانونية لتوفيق الأوضاع في ٢٨ مايو القادم والانصياع لأحكام قانون اغتيال العمل الأهلي رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي عمد إلى سد المنافذ أمام العمل المستقل للمنظمات غير الحكومية وبخاصة منظمات حقوق الإنسان - بعيدا عن الهيمنة الحكومية وفرض عقوبات تصل إلى الحبس لمدة عام للمخالفين لأ حكامه.

فقبل أسابيع قليلة فوجئت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بصدور قرار إداري من محافظ القاهرة بإغلاق مجلتها غير الدورية وحظر صدورها، وفي ذات التوقيت تقريبا تعرضت جماعة تنمية الديمقراطية لحالة من الحصار تجسدت أبرز معالمها في صدور تعليمات للجامعات المصرية بحظر التعامل معها أو حتى تداول مطبوعاتها وأحيل عشرات من المدرسين إلى التحقيق الإداري بوزارة التربية والتعليم لمجرد التحاقهم ببعض برامجها التدريبية، وتدخلت أجهزة الأمن لإلغاء واحدة من ندواتها.

إن منظمات حقوق الإنسان إذ تؤكد إدانتها لتلك الإجراءات ورفضها الكامل للمحاكمة الاستثنائية للأمين العام للمنظمة المصرية، فإنها تهيب بكافة القوى والفعاليات الديمقراطية داخل المجتمع التدخل لدى الحكومة المصرية لوقف هذه الإجراءات التي يشكل المضي فيها محطة بارزة في مخطط تقويض المجتمع المدني وقواه الحية، ذلك المخطط الذي تتكشف ملامحه عبر السنوات الأخيرة في المصادرة العملية لحرية تكوين الأحزاب، وترهيب وسجن الصحفيين، وتأميم العمل الأهلي، وفرض حالة من الشلل المزمن على الحركة النقابية المهنية والعمالية.

المنظمات الموقعة:

جماعة تنمية الديمقراطية
دار الخدمات النقابية والعمالية
مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز قضايا المرأة المصرية
المركز المصري لحقوق المرأة
مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف
مركز هشام مبارك للقانون